كتاب

رد السهم عن التصويب وابعاده عن مرمى الصواب بالتقريب

تأليف

العلامة الاستاذ النحرير الشيخ

ابراهيم افندى الاحدب

obeikandl.com

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

احمد الله الذى لا يتوجه على كلامه اعتراض * ولا يلحق افعاله واقواله انتقاص او انتقاض * سبحانه من حكم عدل لا يطيش سهم حكمه عن الغرض اذا طاش سهم * والاقرار بوحدانيته غنية الطالب لجوهر الحق ومنية الراغب عن العرض اذا جاش وهم * بصر من اراد به الخير بعيوب نفسه * فاشتغل بها غير ملتفت بلا ضرورة لعيب احد من ابناء جنسه * استرشده لهداية الصواب * ورد سهم العدوان الصائب بزعم من هو مصاب * واصلى افضل صلاة واشرف سلام * بمآثر النبى الاعظم احمد رسل الله الكرام * سيدنا محمد الذى اوتى جوامع الحكم عند التقرير * وسلم مقاله الشريف للناظر بعين الهدى من التنظير * وعلى آله الذين انفوا بتوفيق الله تعالى الوفاق * وصحبه الذين شقوا باتباعه عصا البغى والشقاق * اما بعد فانى ما زلت منذ شمرت بميادى الفنون * ووردت من معين سلسلها ما تقر به العيون * اتجنب الدخول فى مصاف المناظرين * واخلد عند قيام حرب المناظرة على ساقها ان اكون

من

من القاعدين * منكبا عن منهج من هجا عند الجدال * منكبا على ان اقيل فى ظل الادب اذا اساءه من قال * اذ كان ادب البحث مجهول المعرفة فى هذا الزمان * وقد بدل بالشغب والصخب والمكابرة والبهتان * واستأسد ابن اوى لاغضاء الاسد * وانتقد مناقب الليث النقد * واستنسر البغاث مع حضور الصقر * واحتيج الى الاستضاءة بمن لا يغنى فتيلا مع اشراق طلعة البدر * وكاب ذئب العدوان فعاث فى الغنم * وتقدم امام فى الورى من كان لا تحمله قدم * وقل ان يجد ذو الفضل من صفا * يكون عند الرجوع الى نجدته منصفا * فكنت اشتغل لترك التنازع باعراب رسالة او بناء ابيات * مغضيا عن سيئات غيرى بما اظن انه فى وجوه الادب حسنات * وطالما قرع سمعى تطاول قصير الباع عريض القفا بالتعريض * ليقع منى عند المجادلة بحديد الكلام فى الطويل العريض * فكنت اتصام عن سماع الخنا مع انى اسمع من سمع * واعرض عن التعرض لاولاد الزنا بما لا يطيب فى سمع * واغضى عن دعوى كل دعى فى الاداب * يدخل فى ما لا يعنيه وهو خارج عن معرفة الانساب * لا يحسن نظم صدر بيت وان تصدر بالاعجاز * واوهم انه احاط علما بوجوه البراعة ودلائل الاعجاز * حتى وقفت على اعلان فى احدى الجرائد البيروتيه * نشر به قائله ما يخبث فى السمع وتقبح به الطويه * يتضمن احداث كتاب باسهال الزمان * ولين طبع من نسب اليه حيث انقاد الى التاليف بدون عنان * جعله راحة اللبيب * وغنية الاديب * وسماه بالسهم الصائب * فى تخطئة غنية الطالب * يعنى الكتاب الذى انفه فارس الانشاء والانشاد * وفاضل العلوم الذى اجاب عن مغلق المسائل بما اجاد * وبعد صيته وفى الافاق فاق * ودنا ثمر مجانيه وفى الاوراق راق * سحبان البيان وان بدا خد الطرس بمس يراعه وهو باقل * وقس الفصاحة الذى اتى وهو الاخير بما لم تستطعه الاوائل * وقد شهد بفضله الحاضر والبادى * وراح ليرتوى من راحة آدابه بلا تعب الغادى والصادى *

واقر بمعارفه افاضل مصر وهم به عارفون * وان جحد ذلك نكرة لا تطيب بالتعريف لخبث النشر من شرتون * وهو الاديب الذى تحدى بمعجزات الرسائل على فترة من رسل البيان * واجاب دعوته بالتصديق كل فاضل يذعن للحق اذا اقام عليه برهان * اعنى الامام الذى فتح لطلاب العربية مطالب * الفاضل الفاصل احمد افندى فارس محرر الجوائب * فتاقت نفسى للنظر فى ذلك الكتاب * والوقوف على ما فيه من اللب الرائع لاولى الالباب * فتطلبته ممن هو عنده عاريه * ونظرت فيه بعين الفكر نظرة من طابت بورد الانصاف منه الرويه * فوجدته من سقط المتاع * سقط به مؤلفه الى الحضيض وان اوهم انه على يفاع * تحامل فيه من هو راجل على احمد فارس * وعدا فيه على من لا يجاريه احد على الغبراء ولو جرى فوق داحس * وانتقد الاكسير بما هو زيف عند النقد * واعترض بطول كلامه فى عرض المسائل متجاوزا رسم الادب بلا حد * مركبا لاعتراضاته بالتلفيق من غير معرفة التجنيس * فجاء به مقلوبا كما يفعل بالجانى عند التجريس * واطال لسانه هو بما عرى من الحق فلبس به رداء العار * وتحرش وهو ذباب بالعقاب الذى لا يمكنه ان ينجو منه ولو طار * فاخذتنى الحمية لشيوخ الادب من صبيان المكاتب * وجردت من معسكر الفكر لصد جيش السفاهة كتائب * وعمدت لذلك الكتاب لما وجدت صاحبه اخطأ بالعمد * وجربت سيف يراعى بما لا يقابل الا بالطرد * وتتبعت اثار مراميه التى هى بمعزل عن الاصابه * ونقبت بازالة برقع الاغضاء لاولى العمائم عن شر عصابه * وندبت نفسى لهذا المشروع * بما صدق حمله وان اهمل به لمستعمل السفه موضوع * وخرجت عن طبعى باخراج من هو اقبح من جلم * ولو لم يخرج الليث لم يخرج من الاجم * وقصدت بذلك تنبيه الاغمار * وانذار من يتجرأ وهو صغير القدر على الافاضل الكبار * اذ ربما خدع غر من الصبيان * بما يدنسه بانتقل عن الصبان * او يشق بما ينقله عن

السعد

السعد وان وسم الثاقل بسعيد * كما يقال للاعمى بصير وتطلق المفاوز على البيد التى تبيد * وقد حضرت النعل للعقرب اذا عادت للديب * وابقيت لصاحب السهم اذا رجع لتفويقه من حاصل الضرب اوفر نصيب * وقلت قبل الدخول فى ابواب الاعتراض * بما اصبت به دون ذلك السهم الطائش قاصى الاغراض *

عن مورد الفضل والاداب قد صدفا من راح دون اللآلى مبضعا صدفا
ومن ترشف من جام الكمال فلا تراه من قدح التنقيص مرتشفا
ومن تجرد من برد الحياء سفهاً فانه بردا عار قد التحفا
ومن يفوق سهما لم يصب غرضا غدا لاسهم ارباب الحجا هدفا
ومن تجرأ ان يسطو على اسد وهو الذباب قضى دون المنى اسفا
ومن قفا هجو من جلت مآثره فاصفع له عنق زور مدها وقفا
ومن يضع حرمة الاشياخ وهو يرى ما بينهم حدثا فالحبث منه وفى
والعلم ما كان بالانصاف صاحبه من اهله عند بحث فيه منتصفا
وليس مسخ كلام لا يقام له وزن بعين اعتبار من فتى سخفا
فقل لصعو علا جهلا على فنن من الفنون اتاك الصقر مختطفا
جريت خلف امام ما له خلف فى الفضل احيت لنا آدابه السلفا
وقمت ياراجلا فى العلم مقتفيا اثار فارس جيش الفضل معتسفا
ذاك الذى هامة العليا به حرست من مارد رامها الا الذى خطفا
به الفضائل والاداب قد وصلت ليقطع الله من اعدائه طرفا
من اين تدرك ياعادى مدى رجل فى باب مغناه شخص العلم قد وقفا
ماصرت ياطرح كرم حصرماً فاذا من اين زبيت حتى تظهر الصلفا
اردت تجلس فى صدر على عجز فبان عجزك تصديرا بما عرفا
وقد تكلفت تزييفا لجوهر ما جلاه احمد شهم بالعلى كلفا
فوقت سهم اعتراض طاش دون منى من منية الراغب الجانى بها تحفا
وقد تعرضت للباوى بما كسبت يداك مما له اصبحت مقترفا

ظننت ان السويدا لا رجال بها وفى السويدا رجال سادة شرفا
هذى طرابلس سل عن افاضلها تلق الالى جاوزوا متن العلى شرفا
من كل شهم يرى برا لسائله وقد غدا من بحار العلم مغترفا
فارجع عن الغى واسأل عفو احمد من ذنب به لك رسم فى الانام عفا
وان اثرت سحابا شف رمت به ان يدرك الشمس فى افق الفخار خفا
كما اطلت لسانا ما اطبت به وكنت فى عرضه باللؤم متصفا
ان الخمول لخير للفتى ابدا من شهرة من يرمها بالخفا وصفا
احرجتنى غيرة للعلم فانتدبت نفسى لرد الذى قد سود الصحفا
وان رددت بغالى جوهر عرضا كما نبذت بدر باهر خزفا
لكن جرى قلم البارى وحسبى ما به ارد سهام المعتدى وكفى

وقد لقبت كتابى (برد السهم عن التصويب * وابعاده عن مرمى الصواب بالتقريب) * واسأل الله تعالى ان يسدد سهام مرامينا لاصابة المرام * ويوفقنا للقيام بحقوق شيوخ العلم بكل احترام * ويجعل مساعينا بما فيه اظهار الصواب على قدم النجاح * ويديم اقتدارنا على كف يد العدوان بما لا نضرب صفحا به عند اعمال الصفاح * فهو تعالى المسئول * وبه يعقل امله من له معقول * (تنبيهات) الاول قاعدة المتقدمين تسليم كل قول لقائله خصوصا اذا كان من اهل التحقيق الا انهم يقولون هذه اللفظة مثلا اثبتها فلان وانكرها فلان او لم يعرفها فلان او خلاف لفلان وما اشبه ذلك ويتحاشون عن الالفاظ الشنيعة من قولهم اخطأ فلان او وهم ونحو ذلك وكانوا ايضا يلاحظون صحة المعنى دون ثبوت الالفاظ كذا فى الوشاح وتثقيف الرماح فى رد توهيم المجد للصحاح وقد استشهد لما ذكره فى صدر كتابه قلت ولا يخفى ان ما ذكره هو اللائق بمن يريد الحق ويكون مطمح نظره بيان ما هو الصواب او الاولى بعبارات لا تنبئ عن لؤم وشغينة وفحش فى الكلام واستهزاء بمن يرد عليه لا كما فعل الشرتونى بتفويق سهمه الطائش فانه نثل به جميع ما فى كنانته من الحقد والتهكم

وانتهكم نعم لو سبق من المؤلف شئ من ذلك فى حقه كان له نوع عذر بما ابداه ولا علم لنا انه سمع به فضلا عن ذمه وهجائه وخلاصة الامر ان مقصود الشرتونى من ارسال سهمه محض الطعن والتشفى والانتقام لغيره ان كان هو الذى يرى ذلك السهم حقيقة والا فلا نحكم على غائب او مجهول ولهذا قلت بنصرة الحق متجنبا فى التقرير ما يلزمنى الحكم به على نفسى سوى ما ذكرته فى الديباجة مقابلة بالمثل ومن المشهور عند المحققين انه متى امكن حمل العبارة على وجه صحيح لا يخطأ صاحبها بل يجب بيان ذلك الوجه واصلاح تلك العبارة بما يمكن ويقال الاولى ان يقول كذا واذا كان ذلك متعذرا يقال فى العبارة سهو او سبق قلم او اطلاق فى مقام التقييد او نحوه مما لا ينبئ عن حزازة قلب وبغض للقائل كما فعل الشرتونى فان الكمال لله تعالى وقد ابى العصمة لغير كتبه العظام واخبار انبيائه الكرام وهيهات ان يسلم انسان من خطأ او نسيان وفقنا الله لما فيه رضاه وحفظنا من شر ما سواه (الثانى) كثيرا ما يتساهل المؤلفون فى عباراتهم وتعاريفهم التى يوردونها ولا يلتزمون الحدود والرسوم التامة بل كثيرا ما يعرفون الشئ بما يميزه عن بعض اغياره كقول ابن اجروم فى تعريف الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله وقول ابن الحاجب فى تعريف العدل هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية وقد اطال الجامى فى اصلاحه بما اعترف انه تكلف ثم قال وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم فحينئذ لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات اه وقال العلامة الصبان فى حواشى متن التهذيب ما نصه اشتراط المساواة فى مطلق المعرف ليس مذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص وللصناعة

فى جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارهما نعم تشترط المساواة فى المعرف التام قال ابو نصر الفارابى فى المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان منها اعم من اسم المحدود كان ذلك حدا ناقصا ثم قال فى الرسوم وما كان يفهم نحو شخص الشئ ويساوى المفهوم عن اسم الشئ كان ذلك رسما كاملا وما كان منها اعم او اخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه اه وقد لخصت ذلك فى ما علقته على قولى فى نظم متن التهذيب

وجاز فى الناقص بالاعم او * بما يرى اخص فى ما قد رووا

وذاك كاللفظى وهو ما اتى * مفسرا مداول لفظ ثبتا

والحاصل ان مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين جواز التعريف بالاعم والاخص فى المعرف الناقص دون التام وعند المتأخرين لا يجوز مطلقا وقد نقل ما ذكرناه العلامة الحبيصى فى شرح التهذيب ايضا ومثله فى كثير من كتب الميزان وبناء على ذلك قد يتم المؤلفون التعريف بالمثال كما ذكره مواد الخلاصة بل قد يعرفون بالمثال فقط وهو من المعرف الرسمى كما فى الملوى على السلم فلا يعترض احد منهم بارتكاب شئ من ذلك ولا سيما فى الكتب المختصرة التى وضعت للمبتدى الذى يحتاج لموقف كما لايخفى على المنصف الذى فرضنا الكلام معه اما المكابر والمتعنت فلا كلام معهما اذا تدبرت ما تلوناه عليك فى هذين التنبيهين هان عليك رد اكثر اعتراضات السهم فكن على ذكر منك فى الاستحضار (الثالث) قد اطال الشرتونى فى ديباجته بالاستهزاء والسخرية والسخف بالمؤلف وشحن تلك الديباجة الخلقة بالوقاحة وقلة الادب وفحش الكلام الذى لا يليق ان ينبز به اقل طالب علم فكيف بالفاضل الذى افنى عمره بخدمة العربية وكتبه التى تلقاها الفضلاء بالقبول تشهد له بذلك ولو كان مراده بيان الصواب والمحاماة على العربية وتنبيه الاغمار كما زعم لاقتصر على ايضاح الحق بالتزام النزاهة والتنكب عن طريق العدوان والتكلم بما لا يليق ان يوصف به انسان واذا سلمنا بتصديق دعواه

فليتجرد

فليجرد لتخطئة ما حدث من الكتب فى هذه الاوقات فان فيها من الخطأ وسقم التأليف مالا يخفى على المتأمل فما باله قصر نظره على تخطئة من هو بعيد عنه وما علمنا انه تعرض لاحد بدون سابقة منه او تسبب وقد خطر فى بالى اولا ان اتعرض لتلك الدبباجة واتتبع ما بها من الخطأ والهذيان وهجنة الاستعارات والدعوى التى اطال بعرضها ثم رايت ان الوقت يضيع بما لا يضوع له نشر فاقتصرت على ما هو الغرض وهو رد مراميه التى طاش بها سهمه فاقول وبالله التوفيق والهداية لاقوم طريق

قال الشرتونى من سقطاته اى المؤلف محرر الجوائب فى صفحة ٥ وادوات التعدية الهمزة والتضعيف والباء اه فاعترض ذلك من وجهين الاول عده الهمزة والتضعيف من الادوات وقال ان الاداة فى عرف العربية هو الحرف قسيم الاسم والفعل وجعل الاولى ان يعبر عنها بالاسباب والوسائط الثانى من وجهيه اختصاص الباء بالتعدية مع مخالفة الجمهور من اطلاق الحرف واطال فى ذلك بما لا حاجة اليه والجواب عن الاول ان الادوات جمع اداة وهى فى اللغة الآلة كما فى المختار واستعمال النحاة لها بهذا المعنى ولا ينكر منصف ان الهمزة كالتضعيف آلة للتعدية اى يؤديانها وعلى فرض تسليم ان التضعيف لا يقال له آلة لانسلم ذلك فى الهمزة التى قيل انها من حروف المعانى كتاء التأنيث وياء التصغير والنسب والف التثنية وواو الجمع ونحو ذلك مما يدل على معنى مفرد وامتزج بالكلمة كما اوضحه صاحب امتحان الاذكياء وحينئذ يكون اطلاق الادوات على الجميع من باب التغليب بدون مانع واطلاق الاداة على الحرف عرف منطقى كاطلاق الكلمة على الفعل كما فى تهذيب السعد ومواده وان استعمل ذلك النحاة فى كتبهم فهو كاستعمال تعريف القول المفرد بما لا يدل جزؤه على جزء معناه مع كونه عرف اهل البيان كما بينه غير واحد وهنا كلام يطول ايراده فلذلك اضربنا عن ذكره على ان النحاة لا يخصون استعمال الاداة بالحرف

بل يطلقونها على الاسم ايضا كما يقولون ادوات الجزم واكثرها اسماء
ان قيل يرتكب التغليب قلت يمنع منه وقوع اطلاق الاداة على كل منهما
فى كلامهم فليتأمل والجواب عن الثانى ان مراد المؤلف التعدية
الخاصة بدليل قرن الباء بالهمزة والتضعيف لا العامة حتى يطلق الحرف
ولا ضرر فى ذلك لان الباء تكون للتعدية الخاصة التى انفردت بها عن
باقى حروف الجر وهى تصيير الفاعل مفعولا كالهمزة والتضعيف وبقية
حروف الجر لا تكون بهذه المثابة كما لا يخفى على المنصف نعم لو اطلق
المؤلف الحرف ما ضره ايضا والخطب سهل عند العاقل *

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٩ الهمزة التى تزاد فى الافعال الخماسية
والسداسية وفى مصادرها انما ينطق بها اذا وقعت ابتداء ويقال لها حينئذ
همزة قطع واذا تقدمها شئ فلا ينطق بها وتسمى حينئذ همزة وصل اه
فخطأ المؤلف فى اطلاق همزة القطع اذا نطق بها وادعى ان ذلك الخطأ
لا يخفى على صغار الطلبة واطال بما نقله عن الخلاصة ومولدها والجواب
انه لا خطأ فى ذلك لان همزة القطع هى التى يلفظ بها متحركة باى حركة
كانت ومما يدل على ذلك انهم يقولون فى همزة الوصل اذا تحركت
لاقامة وزن قطعت للضرورة وهل معنى ذلك غير ما يفهم انه نطق بها
متحركة واذا وصفت بالقطع لتحريكها ضرورة فكيف ينكر ذلك عند
تحريكها اختيارا على ان وصفها بالوصل حينئذ مجاز باعتبار ما كان
او ما يؤول اذ لم يوصل بها شئ فى الابتداء بناء على ان تسميتها بذلك
لانها تسقط فيتصل ماقبلها بما بعدها ومما يشهد لما قلناه ما نقله المعترض
عن العلامة الايارى عند الكلام على ابن من قوله ولم تقطع همزة ابن
لضرورة وزن اه ولا تنافى بين وصفها هنا بالقطع اذا ابتدئ بها وقوله فى
صفحة ٨٦ ان همزة الوصل مثبتة فى الابتداء لا فى الدرج كما زعم الشرتونى
لانه بين ثمة حقيقتها وهو لا ينفى اطلاق القطع عليها اذ نفظ بها متحركة
كما لا يخفى * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ١٥ عند الكلام على المجهول

ما نصه اما مضارعه اى مضارع الثلاثى فتبقى فيه ضمة اوله ولكن بفتح ما قبله نحو يضرب الخ فاعترض ذلك باقتضائه ضم حرف المضارعة فى الثلاثى المعلوم وهو بين البطلان غير محتاج للتنبيه لانه لا يضم حرف المضارعة الا فى الرباعى والجواب ان معنى ذلك ان نوع ضمة الماضى يكون فى مضارعه اى يكون المضارع مضموما ولا يخالف ماضيه فى اوله بان يكون مكسورا مثلا وانما يخالفه بفتح ما قبل اخره فقط وظهور هذا المعنى يمنع الاقتضاء الذى ادعاه المعترض اذ لا يجهل احد ان حرف المضارعة فى معلوم مضارع الثلاثى مفتوح نعم يقال فى العبارة تساهل وقد يقع مثله كثيرا من المؤلفين كما وقع لابن الحاجب فى تعريف المثنى حيث قال المثنى ماالحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فقال شارحه الجامى ان هذا التعريف لا يصدق الا على مسلم من مسلمان وتكلف لاصلاحه تبعا لغيره ثم قال واو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات اه وقد ذكرنا لك فى التنبيه الثانى ان المؤلفين يتساهلون فى عباراتهم اعتمادا على ظهور المعنى فتذكر * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ١٧ الامر باللام ان تزيد فى اول المضارع لاما مكسورة وتسكن اخره الخ فاعترض ذلك بانه خطأ بين لان التسكين من اوجه البناء والامر باللام مقطوع بجزمه واطال فى النقل عن المطرزى والاشمونى والصبان وعرف الاعراب والعامل متزيدا بما كان الواجب عليه تركه والجواب ان قوله يسكن لا يفيد انه يبنى اذ لم يقل ويسكن اخره للبناء اوما يشعر بذلك ولا ينكر احد ان يقال يسكن اخره لان السكون اسم عام يكون اعرابا بمعنى الجزم وبناء اخر الكلمة وللبنية فى غير الاخر وللتخفيف وغير ذلك وحصر اطلاقه على البناء محض جهل وليت شعرى ماذا يقول بقول المعربين قاطبة مجزوم وعلامة جزمه السكون وقول الخلاصة واجزم بتسكين وقول ابن اجروم واما السكون فيكون علامة للجزم الخ الم يكونوا اطلقوا السكون على الجزم على ان الكوفيين لا يفرقون بين اقسام الاعراب والبناء فيطلقون

كلا على كل وعبارته التي نقلها عن الصبان تعلن بذلك حيث ابانت ان السكون في الاعراب يسمى جزما وهي مصرحة بما قلنا ان السكون اسم عام على انه ترك من عبارة الصبان هنا ما يرد عليه ونص ما ترك بقي شيء اخر وهو انه تقدم ان الضم واخواته انواع البناء فكيف جعلت اعرابا او علامات اعراب ويمكن ان يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون القاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه اه فليتبصر الشرتوني بذلك * ثم قال ومنها قوله في صفحة ١٩ متى انكسر ما قبل الضمير انكسر الضمير معه ايضا اه فاعترض ذلك بانه خطأ صريح من وجهين اطلاق الضمير وقيد كسره بكسر ما قبله وليس كذلك فان الكسر خاص بهاء الضمير فقط دون كافه مثلا وانه يكسر ايضا بعد ياء ساكنة كعليه ما لم يكن بعدها الف ونقل عن الصبان تفصيل حكم هذه الهاء مدلا بالنقل والجواب ان المراد بالضمير في عبارة المؤلف هاؤه بدليل التمثيل بضاربه ووضوح ان الكاف لا دخل لها في هذا الحكم وان عبارته لا تقييد بها ولا تعرض لغير الحكم الذي ذكره وليس مراده بيان جميع احكام هاء الضمير ويكفي المبتدي ادراك بعض الاحكام ولو استقصى في كل ما يذكره جميع احكامه خرج عما اشترطه على نفسه من الاختصار وعلى فرض التسليم فمثل ذلك لا يكون خطأ كما لا يخفى على المنصف * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢١ الثاني فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو علامة وخطابة ولا يوصف به الباري تعالى لاقترانه بتاء التأنيث اه فاعترضه باقتضاء عبارته ان التاء اللاحقة لامثلة المبالغة للتانيث والصحيح انها لزيادة المبالغة كما صرح به العلماء واكثر من النقل في ذلك حتى عن الثعالبي اظهار السعة اطلاعه والجواب ان قوله لاقترانه بتاء التأنيث معناه الموضوعة للتأنيث وان استعملت في غيره اذ لا يشك احد في ان علامة ونحوه مما

يوصف

يوصف به المذكر مبالغة وكونها للمبالغة لا يختص بامثلتها بل تكون فى غيرها كراوية لكثير الرواية كما فى شرح الخلاصة للسيوطى قال محشيه عبد الحكيم عند قوله كراوية ما نصه اى كثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا غاية فى ذلك والغاية مؤنثة اه وبه تعلم ان لحاق التاء لما ذكر لاشعار التأويل بالمؤنث ثم ما اشتهر من ان التاء فى نحو علامة لتأكيد المبالغة لم يرتض به العلامة الامير وقال الاولى ان يقال للمبالغة لمجيئها فى غير صيغها كما ذكرنا الا ان يكون معناه مبالغة على مبالغة فيكون فى علامة مبالغتان بالصيغة والتاء وهى مقولة بالتشكيك وكأن الشرتونى يمنع ان توصف تاء نحو علامة بالتأنيث مطلقا ولو باعتبار وضعها ويجهل العلماء قاطبة حيث وصفوها بذلك عند الكلام على جمع المذكر السالم لما اشترطوا فى الصفة ان تكون خالية من تاء التأنيث واخرجوا به نحو علامة وقد نقل بيده ونقله ما كتبه الصبان على عبارة الاشمونى خالية من تاء التأنيث بقوله اى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث اه وهو نص فى ما ذكرناه على ان الصبان علل لحاق التاء نحو علامة بما نقلناه عن عبد الحكيم فتتبع * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٢ وهى اى الصفة المشبهة على صيغ مختلفة اه فادعى ان ذلك خطأ بين لاقتضائه انه ليس لها وزن قياسى مع انها تبنى قياسا على وزن افعل الى آخر ما ذكره والجواب انه لا اقتضاء فى عبارته لما ذكره ودعوى المؤلف انها تجئ على صيغ مختلفة لا ينكرها احد اذ ليس لها وزن مخصوص كاسمى الفاعل والمفعول بل فى كلام ابن الحاجب ما يعلن بان صيغها سماعية حيث قال فى كافيته وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل بحسب السماع اه ومثله فى اظهار الاسرار وشرحه النتائج حيث قال فى اول العامل القياسى ولا يضره كون صيغته سماعية كالصفة المشبهة واسم الفعل اه واما نحو طاهر القلب ومطمئنه فعند ابن الحاجب والزمخشرى ليس بصفة مشبهة وانما

هو اسم فاعل استعمل استعمالها والصحيح خلافه وعلى كل فمدعى الخطأ في عبارة المصنف هو المخطئ وهل يجب عليه ان يقول وهي على صيغة واحدة فيرتكب خلاف الواقع مراعاة لخاطر الشرتوني ينبغي التفكر في ذلك * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٢ ايضا وان كان اي فعيل بمعنى المفعول استوى فيه المذكر والمؤنث عند ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل فان لم تذكر المراة قلت هذه قتيلة الخ فادعى انه خطأ صريح لاقتضائه ان استواء فعيل في ما ذكر انما يكون في ما اذا سبق بموصوف صناعي فقط وليس كذلك بل المدار على معرفة الموصوف والجواب انه لا خطأ في عبارة المؤلف لانه اقتصر على ما هو الغالب اتباعا لظاهر قول الخلاصة

* ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع *

وقد جاراها على ذلك اكثر شراحها كالسيوطي وغيره ودعوى الاشموني كون بيته الذي غير به بيتها اجود لا تثبت انه خطأ على ان قول المؤلف فان لم تذكر المراة الخ لا يعين ان المراد به الوصف الصناعي بل هذه العبارة اقرب للتأويل من عبارة الخلاصة التي حمل الوصف فيها على المعنوي مع قوله تبع موصوفه والمؤلف انما عبر بالذكر فيا للعجائب من هذا المعترض كيف يسرع الى التخطئة بمجرد الوهم فالظاهر انه يجهل معنى الخطأ * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٣ وبناؤه اي اسم التفضيل من الثلاثي على وزن افعل الخ فاعترضه بان مقتضى كلامه بناء اسم التفضيل من مطلق الثلاثي وليس كذلك بل لابد من شروط سبعة لما يبنى منه وعددها بالنقل عن الخلاصة وموادها ثم رأى ان الكلام جامع فاشبعه من ذكر الدقائق قلت لا حول ولا قوة الا بالله ما اجرأ هذا الرجل على البهتان والتزيد بمتاع غيره كيف تقتضي عبارة المؤلف ما ادعاه وقد بين ما شذ بناء اسم التفضيل منه في ذكر الكلام عليه وذكر الخلاف في بنائه من الالوان والعيوب واتى في كلامه بما تفهم منه تلك الشروط كما انه

ذكر

ذكر كيفية التفضيل مما لم يستوفها فالظاهر ان حضرة الشرتونى لما طالع
فى هذا المحل لم ينظر سوى صدر العبارة وادركه العمى عن لمح باقيها او
ظن انه مصدق فى ما يقول ولو كان بالحال ينبغى التنقيب عند ذلك بترك
التعصب وان كان ازال برقع الحياء وقال ما قال بقلة الادب فبئس ما صنع *
ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٥ وربما جاء (يريد وزن مفعلة) عن اسم جامد
نحو المسبعة والمأسدة لمكان يكثر فيه السبع والاسد وقس عليه المبطخة
والمقثاة اه فخطأ باقتضاء كلامه ان مجئ مفعلة قليل من مطلق الاسم
الجامد والصحيح انه مقيس من كل اسم ثلاثى الى آخر ما ذكره قلت لا
خطأ فى عبارة المؤلف بل هو المخطئ بادعاء انه مقيس لانى تتبعت كتب
التصريف التى بيدى كميزان الادب للعصام والعزى وشرحيه للسيد والسعد
والمراح وشرحه ولامية الافعال وشرحيها لبحرق وابن الناظم ومواد
الخلاصة والشافية وشروحها للرضى والجاربردى والسيد عبد الله فلم ار
احدا صرح بان بناء مفعلة من الثلاثى الجامد مقيس بل الذى رايته فى
شرح العلامة الرضى للشافية انه غير مقيس ونص عبارته بعد الكلام على
اسم الآلة واعلم ان الشئ اذا كثر فى المكان وكان اسمه جامدا فالباب منه
مفعلة بفتح الميم والعين كالمأسدة والمسبعة والمذأبة اى المواضع الكثيرة
الاسد والسباع والذئاب وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد فلا يقال مضبعة
ومقردة ولم ياتوا بمثل هذا فى الرباعى فما فوقه نحو الضفدع والثعلب بل
استغنوا بقولهم كثير الثعالب او بقولهم مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع
ومطحلب بكسر اللام الاول على وزن اسم الفاعل الخ ما ذكره فان
كان المؤلف يقول بعدم قياسيته فحسبه الرضى قدوة مع كون عبارته
لا تصرح بما ادعاه واذا كان للمعترض مأخذ يعتمد عليه يصرح بانه مقيس
ينبغى ذكره حسب عادته عند اثارة جعجعة بدون طحن وعلى كل فطالبه
بالنقل ولا نعذره لدعواه العريضة بالجهل * ثم قال ومنها قوله فى
الصفحة المذكورة واشترط بعضهم الا تبنى (يريد اسم الآلة) الا من الفعل

التعدى وقد جاءت ايضا من اللازم كصفاة اه فاعترضه من وجهين عزو اشتراط التعدية للبعض مع الاجماع عليه وعدم تقييد الفعل بالثلاثى وادعى ان ذلك خطأ محض والجواب عن الاول ان اشتراط التعدية الذى ادعى الاجماع عليه لم يقع فى كثير من كتب التصريف بل اطلقوا الفعل وان كان يفهم من التعريف الذى ذكره المؤلف ناقلا له عن متن العزى والاولى فى تعريف اسم الآلة ان يقال انها اسم لما يعالج بها الفعل كما يؤخذ من شرح اللامية ليدخل فى ذلك المرقاة المأخوذة من رقى اللازم فانه اسم آلة الرقى كما فى العزى وكذلك المزمار فانه اسم آلة مأخوذ من زمر اللازم بمعنى تغنى بالقصب كما فى القاموس وهكذا المصفاة الماخوذة من صفا اللازم لا من صفى لانه غير ثلاثى فما ذكره المعترض من ان الآلة تكون للافعال اللازمة وعزاه لصاحب البناء خطأ كما ستعرف ممنوع بما ذكرناه نعم الكثير ان تكون من الافعال المتعدية وحينئذ يكون قول المؤلف واشترط بعضهم الخ لا غبار عليه ويكون مراده بالبعض السيد محمد كفوى شارح الامثلة لا صاحب البناء كما قال الشرتونى فانه اخطأ بالعزو والجواب عن الثانى ان الصيغ التى ذكرها لا تكون الا من الثلاثى اذ لا تسع غيره والحذف ملبس وقد ترك التقييد بالثلاثى اكثر المؤلفين كالشافية والعزى وغيرهما اعتمادا على فهم المراد من الصيغ التى حصروا بناء اسم الآلة عليها فليس المؤلف وحده منفردا بما ادعى الشرتونى انه خطأ ولم نجد احدا اعترض شيا من تلك المتون بما اعترض لوضوح الامر والله اعلم*

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٦ فى الكلام على المرة فاذا كان المصدر من الاصل مبنيا على التاء وجب نعته بالواحدة اه فاعترض ذلك الوجوب المقيد بالنعت وان الاولى ان يقول قيد بما يفيد الوحدة والجواب ان ما ذكره المؤلف تبع فيه عامة المتون فان جميعها قيد الوصف بالواحدة ففى العزى ما نصه ومما زاد بزيادة الهاء كالاعطاءة والانطلاقة الا ما فيه تاء التأنيث منهما فالوصف بالواحدة الخ واقره شارحاه السيد والسعد ومثله

فى

فى ميزان الادب وشروح الشافية والمراح ولامية الافعال وشرحيها لبحرق وابن الناظم وبيت اللامية

ومرة المصدر الذى تلازمه * بذكر واحدة تبدو لمن عقلا

الضمير فى تلازمه يعود الى التاء قال الشارح بحرق فاذا اردت الدلالة على المرة مما فيه التاء وصفته بالواحدة كقولك اعانه اعانة واحدة واستعان استعانة واحدة وكأنهم اقتصروا على ما هو الغالب فلا اعتراض بما ذكره المعترض وعلى تسليم ورود الاعتراض فالمؤلف لا يريد ان ينفرد عن اتباع هؤلاء الافاضل

وهل انا الا من غزية ان غوت * غويت وان ترشد غزية أرشد

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة فى الكلام على النوع وبناؤه من غير الثلاثى كبناء المصدر اه فاعترض بانه اهمل تقييد زياده التاء كالمرة وادعى انه خطأ صريح والجواب انه لا خطأ فى ذلك وانه ترك التقييد اتكالا على فهمه من اشتراطه فى بناء المرة حيث قال ثمة وبناؤها من غير الثلاثى كبناء المصدر مع زيادة تاء التأنيث فى آخرها اه لان المرة والنوع مشتركان فى الاحكام سوى حركة الاول فى الثلاثى الذى لم يكن مصدره الاصلى بالتاء ويعلم الاشتراط المذكور ايضا من ذكرها بالتاء فى جلسة وركبة مع شهرة ذلك كما لا يخفى ومثله لا يعترض اذ لا يجهله احد * ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة المذكر ما خلا عن علامات التأنيث كزيد ورجل فاعترضه بانه تعريف مختل لخروج نحو طلحة وحمزة من المذكر ودخول ما لا علامة فيه فى المذكر كبئر ودار ونحوهما ونقل عبارة ابن الحاجب هنا وهى قوله المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه اه اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا كما فى الجامى قلت لا يخفى ان عبارة الكافية كعبارة المؤلف فى تعريف المذكر والمؤنث لدخول نحو طلحة وحمزة فى المؤنث وخروجه من المذكر فكان ينبغى عليه ان يعترضها ايضا وكذا يدخل فى المؤنث ما ذكر ايضا على

قول الخلاصة علامة التأنيث تاء او الف فيصدق على طلحة وحمزة انهما مشتملان على علامة التأنيث وهى التاء فكيف التقصى عن ذلك ويمكن ان يقال انه لا ضرورة فى دخول ما ذكر فى المؤنث لان المراد به هنا اعم من المعنوى واللفظى ويويد ذلك انهم يقولون نحو طلحة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى او يقال ان تاء طلحة وحمزة ونحوهما لا دلالة فيهما على التأنيث بل هى كالراى من زيد لكون المسمى بما لحقته حقيق التذكير ولا بعد فى ذلك فهو نظير ما قيل فى تاء علامة ونحوه كما تقدم ويكون المراد من قوله ما خلا من علامات التأنيث اى الدالة على تانيث ما لحقته فيدخل طلحة ونحوه حينئذ ثم المراد به ايضا ما خلا لفظا وتقديرا بدليل تمثيله للمؤنث بهذا والتاء فيه مقدرة ومراده بقوله جاءت الفاظ مؤنثة بدون علامة اى ظاهرة كما لا يخفى على المنصف فلا حاجة لما أطال به المعترض فليتأمل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة وكل عضو من اعضاء الانسان اذا كان له ما يقابله فهو مؤنث نحو اليد والرجل والاذن والعين الخ فاعترضه بانه فيه ما فيه ونقل عبارة الصبان التى اعترض بها التصريح وملخصها ان ما ذكر اغلبى لتذكير الحاجب والصدغ ونحوهما من المزدوج وتأنيث نحو الابط والعنق واللسان والقفا من غير المزدوج قلت حيث كان للمؤلف سند فى ما ادعاه وهو صاحب التصريح وقد اقر عبارته ارباب الحواشى وقال الصبان ان ما ذكره اغلبى فلا اعتراض على المؤلف وعلى فرض وجود اعتراض فيكون من الشرتونى على التصريح تقليدا للصبان وكان الاولى به ان يترك اعتراض مثل ذلك والله الموفق * ثم قال ومنها قوله فى الموضع المذكور المثنى يكون بزيادة الف ونون فى حالة الرفع نحو رجلان وامرأتان وفى حالة النصب والخفض بالياء والنون اه فانتقده بانه تعريف بالرسم وعرف الرسم مطلقا بما هو تعريف التام منه ثم عرف الناقص فكأنه سقط من عبارته اولا لفظ التام وادعى

وجود

وجود الخلل فى التعريف لصدقه على القمرين والابوين ودخول لفظ الاثنين فيه قلت لا خلل فيه بدخول نحو القمرين والابوين فى مفهوم المثنى كما فى الجامى بجعل الشمس مسماة بالقمر وجعل الام مسماة بالاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا القمران ومثله يقال فى العمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما كما لا يخفى واما ادعاء دخول لفظ الاثنين فيه فغير صحيح لان قول المؤلف يكون بزيادة الف ونون يشعر بان له مفردا زيد عليه الف ونون فيخرج لفظ الاثنين لانه لا مفرد له وعلى فرض تسليم جميع ما ادعاه يكون تعريف المثنى بما ذكر من قبيل التعريف بالاعم وهو جائز كما قدمناه ومما يتعجب منه قول الشرتونى عرفه بالرسم فكأنه لا يسوغ عنده التعريف بالرسم ثم انتقد عليه اهمال تقييد اليآء بالمفتوح ما قبلها قلت يمكن ان يجاب عن ذلك بانه ترك التقييد حيث ان ما قبلها كان مفتوحا فيستفاد من سكوته عن تغيره بقرئ فليتامل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٧ وان كانت الهمزة فى اسم مؤنث بالالف الممدودة قلبت واوا نحو حمراوان وسوداوان ولا يجوز غيره فانتقد عليه زيادة ولا يجوز غيره بدعواه ان تركها اجدر به لان القلب فى مثل ذلك هو الاعرف وقد جاء التصحيح وقلبها ياء قلت قول المؤلف ولا يجوز غيره هو كقول الصحاح فى ردى وقد صرحوا بان التصحيح او القلب ياء شاذ قال الاشمونى وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء وحمراآن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجرى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان اه واذا كان القياس لايجوز ما ذكر فكيف يعترض من قال لا يجوز فان اراد المعترض بقوله وقد جاء التصحيح وقلبها ياء انه جاء قياسا منع بما نقلناه وان اراد انه جاء شاذا سلم بدعوى المؤلف ولايجوز

غير وقد صاغ افعل التفضيل بقوله هو الاعرف من المجهول اتباعا لعبارة الجامي وقد علمت انه شاذ فكان الاجدر به ان لا يستعمل ما يعترض به على عبره والله اعلم * ثم قال ومنها قوله في الموضع المذكور وشرطه اى جمع المذكر السالم ان يكون لمذكر عاقل اه فاعترضه بانه اجحف باهمال اكثر الشروط واطال في بيانها عن مواد الخلاصه قلت تمثيله بنحو مؤمنين ومسلمين توخذ منه الشروط المذكورة مع تنبيهه على شذوذ نحو عالمين وارضين وسنين وعشرين وتسعين فيفيد ان ما كان مثل هذه يجمع قياسا جمع مذكر سالما وعبارة المؤلف اصرح من عبارة الخلاصه سالم جمع عامر ومذنب فليتأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحه ٢٨ ومع ان الجمع اكثر استعمالا في جميع اللغات من المثنى فقد اهمل في العربيه خلافا للمثنى اه فاعترض ذلك وتهكم به وشنع عليه كثيرا حيث فهم من ظاهر العبارة عدم استعمال الجمع في العربيه والجواب ان المراد من هذه العبارة ان استعمال الجمع في العربية يخالف استعماله في غيرها بخلاف المثنى فان استعماله في العربية اكثر من الجمع لتحقق الاول دون الثاني في مواد كثيرة كما صرحوا به مرارا وفي بقية اللغات بالعكس اى استعمال الجمع اكثر وليس مراده ان الجمع لا يستعمل في اللغه العربيه فانه لا يقول به عاقل وكيف يريد ذلك بعد تبيينه الجموع وتعدادها وتقسيمها نعم يقال الاولى للمؤلف ترك هذه العبارة الموهمه كيلا يقع قاصر الفهم في ارتباك والله اعلم

ثم قال ومنها قوله في صفحه ٣٠ التصغير هو ان يزاد بعد الحرف الثاني من الاسم الثلاثي ياء ساكنه ويضم اوله نحو رجيل فاذا كان رباعيا كسر ما بعد ياء التصغير اه فتطرفيه من ثلاثه اوجه قيد الاسم اولا بالثلاثي واهمال الكلام على تصغير ما فوق الرباعي واطلاق كسر ما بعد الياء في الرباعي الشامل لما فيه الف التأنيث مع كونه مفتوح الفتح نحو سليمى وحميراء قلت مراد المؤلف بيان بعض احكام التصغير لا استقصاؤها وتمثيله

للرباعي

للرباعي بدريهم يدل على ان ما ليس كذلك له حكم آخر ومما يدل على ذلك قول المؤلف اخيرا وللتصغير احكام كثيرة متشعبة ينبغي البحث عنها من المطولات وانه اختصر من قواعده لندرة استعماله ومن يقول كذلك فكيف يعترض عليه باهمال بعض الاحكام

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة الاسم المنسوب هو ان تلحق باخره ياء مشددة نحو عربي وتركي ورومي وديني اه فنظر فيه من وجهين قوله المنسوب والصواب المنسوب اليه كما ادعاه الصبان على الاشموني وقوله ان تلحق مخبرا باسم الحدث عن اسم الذات وهو لا يجوز الا في تراكيب ليس هذا منها واطال في ذلك بما نقله عن الصبان والجواب عن الاول المراد المنسوب بهذا الالحاق كما في تقرير العلامة الانباري على الصبان نقلا عن شيخه او يقال هو من قبيل الحذف والايصال والاصل المنسوب اليه فلما حذف الجار اتصل الضمير واستتر كما قالوا في قولهم المعترضة وظرف مستقر ومال مشترك وهو كثير في كلامهم وقد وقع لفظ المنسوب بدون اليه في عبارات كثير من المؤلفين بناء على ما ذكرناه والجواب عن الثاني انه على حذف مضاف اما من المبتدا او الخبر اي صفة الاسم المنسوب هو الخ اوذو ان تلحق الخ كما فعلوا نظير ذلك في عبارة الكافية لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ او بناء على ما ذكره العلامة السيد من جواز الاخبار بالمصدر المأول عن اسم الذات من غير تأويل واستظهار الصبان فرضه في بعض التراكيب لا دليل عليه بل عبارة السيد مطلقة وغرض الصبان اعتراضه على الشيخ الحفني جواز فتح همزة ان في ابتداء الجملة الواقعة خبرا عن اسم عين نحو زيد انه قائم بناء على ما نقله عن السيد وهو كثيرا ما يتحمل الاعتراض عليه باي وجه كان رحم الله الجميع ثم لا يخفى ان المنسوب اليه لا يكون دائما ذاتا بل هو اعم بدليل التمثيل بديني والدين ليس بذات ومرادهم بالذات اسم العين كزيد ونحوه ففي عبارة المعترض تساهل ظاهر اعرب عن عدم

تدقيق فى ما ينقله نور الله تعالى بصائرنا

ثم قال ومنها قوله فى تلك الصفحة واذا كان آخره اى المنسوب اليه الفا مقصورة قلبت واوا نحو عصوى وفتوى نسبة الى عصى وفتى اه فاعترضه بان قضية كلامه قلب الالف المقصورة واوا مطلقا مع ان ذلك الحكم فى الثلاثى والرباعى اما الخماسى فتحذف الفه قلت مراد المؤلف قلبها واوا وجوبا فى ما اذا كانت ثلاثية بدليل التمثيل بعصوى وفتوى واما ما زاد على ذلك فهو ساكت عن بيان حكمه وليس المراد بيان جميع الاحكام كما قدمناه مرارا ولا يجب القلب فى ما سوى الثلاثى اما الرباعى ففى الاصلى وجهان والمختار القلب وفى الف التأنيث والالحاق وجهان ايضا والمختار الحذف هذا اذا سكن ثانى ما هى فيه والا بان تحرك كجمزى فليس فيه الا الحذف كالخماسى فان قلت قوله نحو عصوى وفتوى مثال لا يخصص قلت هو كذلك الا ان المؤلفين يستعملونه كثيرا للتخصيص بدليل قولهم كثيرا انه اعطى الشروط بالمثال وتم التعريف بالمثال كما يعلم ذلك من ممارسة الخلاصة وموادها فليتأمل

ثم قال ومنه قوله صفحة ٣١ لايوجد فى العربية حرفان ساكنان فى كلمة واحدة الا عند الوقف نحو هذا كتاب او فى حرف لين بعده حرف مدغم نحو دابة ودويبة الخ فاعترضه بانه خطأ بديهى لوجود ساكنين وثلاثة واربعة كيرمى ويستقصى واستغفار الى اخر ما ذكره قلت ليته ترك هذا الاعتراض الذى ابان عن سوء فهم اذ لا يشك احد بان مراده لا يلتقى ساكنان بعد قوله فى التقاء الساكنين وقوله نحو كتاب ودابة انه لا يجوز التقاء الساكنين الا فى الوقف وفى ما كان على حده وهو ان يكون الاول حرف لين والثانى مدغما فى كلمة واحدة كالطامة والحاقة ولا نظر فى قوله او فى حرف لين لان معناه او بسبب حرف لين وفى تأتى للسببية كما فى الخلاصة وموادها كدخلت النار امرأة فى هرة والامر جلى لا يحتاج الى مزيد بيان*

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة نفسها الادغام فى اللغة ادخال اللجام فى فم

الفرس وفى الاصطلاح ادخال حرف فى مثله نحو مادّ اصله مادد او فى ما يجانسه نحو اصطلح اصله اصتلح لانه وزن افتعل ونحوه اضطرب اصله اضترب اه فنظر فيه من وجهين قوله ادخال حرف فى مثله مع قوله او فى ما يجانسه لافهامه ان المجانسة غير المماثلة وهو مناف لاصطلاح الصرفيين فان المماثلة والمجانسة بمعنى وما اراده بالمجانسة يعبرون عنه بالمقاربة والثانى من وجهيه تمثيله باصطلح واضطرب لادغام المتقاربين مع فكهما وليس فيهما سوى ابدال التاء طاء اه والجواب عن الاول ان المماثلة تطلق على المماثلة فى الصورة والمجانسة اعم منها فتطلق على المقاربة فى المخرج ايضا كما فى اصطلح ودعواه ان المماثلة والمجانسة بمعنى ممنوعة وسند المنع ما ذكره السيد السند فى شرح متن العزى عند الكلام على المضاعف ونص عبارته ومراده اى الزنجانى بقوله ما كان عينه ولامه متماثلين فى الصورة لا المتجانسين ان الحروف كلها من جنس واحد فى كونها مقطعة بسيطة ولان التجانس بين الحرفين قد يكون فى مخرجهما وقد يكون فى صفتهما من الاطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها والمتجانسان اعم من المتماثلين فكل متماثلين فى الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين اه وبناء على ما ذكره السيد يراد بالمجانسة فى عبارة المؤلف المقاربة فى مخرج ونحوه ومن عبر عن المماثلة بالمجانسة تساهل بالتعبير كما وقع فى بعض كتب التصريف فاذا لا نظر فى كلام المؤلف بل المعترض والجواب عن الثانى انه اتى باصطلح واضطرب بدون ادغام تنبيها على الاصل الثانى بعد قلب تاء الافتعال طاء الا انه اذا ادغم يكون هكذا او قوله الاصل اضترب يشهد لما ذكرناه والادغام فى ذلك جائز بقلب الطاء صادا فى الاول وضادا فى الثانى نحو اصلح واضرب ولا يجوز العكس لعظم الصاد والضاد وقلت فى نفحة الارواح على مراح الارواح فى هذا المقام

واصطبر اصبر فيه جاز اذ صاد باطباق مع استعلاء اخذ

حروف ذى صاد وضاد طاء ظـاء وغـين قاف ثم الخـاء
فالاربع الاولى مع الاطبـاق توصف باسـتعلا وذا للبـاقى
والتاء من مخفض الحرف يجى فجعلت طـاء لقرب المخرج
كما بست اصله سدس جعـل سين به تاء كذا الدال عقـل
اذ قربت سين من التا وهى من دال بمخرج عـلى ما قد زكن
وجاز جعل الطاء صادا نظرا لوصف الاستعلا فيفد واصبرا
وعظم الصـاد لعكس منعـا وبينوا لخلـف ذات وقعـا
وقولك اضرب مثـل اصبرا اى فى جميـع ما به تقـررا
واظـلم افعل فيه ما تشـاء من بعـد ان تقلب طـاء تاء

ثم قال ومنها قوله فى صفحه ٣٢ وبعضهم يحذفها من باسم الله وباسم القـادر ومن لفظة ابن اذا وقعت بين علمين نحو زيد بن عمرو فاعترضـه باقتضائه حذف الهمزة من ابن عند بعضهم مطلقا والصواب انه اجماع بشروط عدها نثرا ونظما والجواب ان قوله وبعضهم يحذفها من باسم الله وباسم القادر معترض بين قوله وكذلك تحذف من البسملة ومن لفظة ابن بدليل اعادة من لطول الفصل مع المعطوف وشهرة الاتفاق على الحذف من البسملة ونظير المثال الذى ذكره المؤلف والشروط التى ذكروها حذف همزة ابن بين بعضها واعطى باقيهـا بالمثال كما رايت ومر نظيره وقد نقل المعترض عبارة المؤلف باثبات همزة ابن سهوا وهى محذوفة فى الاصل ولم ينبه على ذلك فى جدول الخطأ والصواب والى هنـا انتهت مرامى سهمه الطائش فى التصريف ثم اخذ يفوقه على فن النحو فقال

ومنها قوله فى تعريف الفاعل فى صفحة ٣٥ هو ما تقدمه فعل فادعى احتلاله جمعا ومنعا لخروج ما رفع بصفة ونحوها ودخول اسمـاء الافعال الناقصة ونائب الفاعل واطال فى مالا حاجة اليه ببيان المعرف مظهرا اتقانه صناعة المنطق واحاطته خبرا بجميع اصولها وفروعهـا قلت تعريف المؤلف هو بمعنى تعريف ابن اجروم وهو قوله الاسم المرفوع المذكور قبله فعله فليس

هو من عنده و قد اطلق الفعل عن التقييد غير واحد من المحققين كابن الحاجب فى كافيته حيث قال هو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به اه وذلك منهم مبنى على ما هو مشهور عندهم من انه اذا اطلق الشئ ينصرف الى الفرد الكامل منه وهو الفعل المعلوم التام او ان اسم الفعل الناقص من نوع الفعل عند ابن الحاجب وكذلك نائبه عند الزمخشرى والاكتفاء بالفعل اما لكونه الاصل او لان المراد به الحدث فيكون قوله ما تقدمه فعل اى دال فعل فلا يخرج شئ من افراد الفاعل على انه يفهم من آخر كلامه فى ما نقله عن ابى البقاء ان شبه الفعل يرفع فاعلا وعلى فرض تسليم عدم صحة شئ مما ذكرناه نقول هو تعريف بالاعم والاخص معا وقد قدمنا غير مرة جوازه عند المحققين فلا تغفل وكن من الذاكرين

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٣٦ وبعض العرب يثنى الفعل ويجمعه فيقول قاما الرجلان وقاموا الرجال الخ فخطأه فى نسبته التثنية والجمع للفعل لانهما من خواص الاسماء المتمكنة قلت المراد وبعض العرب يلحق بالفعل علامة التثنية والجمع ومثل عبارة المؤلف كثير فى كلامهم باعتبار ما ذكرناه فى الجامى على الكناية نسبة التثنية والجمع الى الفعل حيث قال ولما كانت تثنية الفعل وجمعه الخ ولا يشك احد فى جواز الاطلاق المذكور باعتبار ما قلناه فاعتراض الشرتونى على ذلك من ضيق المجال وقصر الفهم وقلة الاطلاع وان كان ينقل عن كتب معتبرة يوهم انه ينفق من سعة

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة واذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وفصل عن فعله جاز الحاق التاء وعدمها فاعترضه باقتضاء كلامه جواز لحاق التاء وتركها فى مطلق الانفصال على السواء فى جميع مواده حتى فى ما قام الا هند والامر خلاف ذلك عند جمهور المحققين اذ الاثبات غير جائز واطال فى نقل ما يبطل دعواه والجواب انه لا يقتضى كلام

المؤلف ما أدعاه وكلامه فى مطلق الجواز وحيث وقع اثبات التاء فظما ونثرا فى الكلام الفصيح مع الفصل بالا فكيف يمنع جوازه وقد اجمع المحققون على جوازه لكنه دون الحذف وكلام ابن مالك فى كتبه مصرح بما ذكرناه وقد اطلق الفصل المجوز للامرين جماعة من المحققين منهم الجامى حيث قال ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى لحاق التاء بالفعل وتركه الخ ولم يستثن الفصل بالا وعلى كل فعبارة المؤلف لا غبار عليها لا يعترضها الامن سفه نفسه وزيف دينار غيره الخالص بما مدح به فلسه * ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين ابقى المفعول الثانى على حاله نحو اعطى زيد درهما فاعترضه بانه يستفاد من كلامه ان الذى ينوب عن الفاعل هو المفعول الاول فان اراد وجوب الاتيان مطلقا فنكر الخ قلت تأملت عبارة المعترض هنا فوجدتها غير مستقيمة وتصحيح العبارة ان يقال فان اراد وجوب اتيان الاول مطلقا فنكر لجواز اتيان الثانى عند امن اللبس وان اراد وجوب اتيان الاول عند اللبس فسلم الا ان عبارته مطلقة لافادة ذلك قلت لا يشك منصف بان قوله ابقى الثانى على حاله اى فى الاكثر الاولى ولا دلالة فى كلامه على وجوب اتيان الاول مطلقا على انه حكى عن الكوفيين منع اتيان الثانى اذا كان نكرة كما شان المؤلف وقيل بالمنع مطلقا كما ذكره الاشمونى معترضا دعوى الخلاصة الاتفاق فى البيت الذى ذكره المعترض وقد اجل جواز اتيان الثانى عند امن اللبس وان كان الفعل من النواسخ مع ان مذهب الجمهور امتناع اتيان الثانى حينئذ والذى اجازه ابن عصفور وابن طلحة وتبعهما ابن مالك ولذلك قال

* فى باب ظن وارى المنع اشتهر * ولا ارى منعا اذا القصد ظهر *

وكان الاولى بالشرتونى نقل ذلك حسب عادته من اكثار النقل عن الخلاصة ومواردها لكنه تركه لانه يوهن اعتراضه ويبعد اغراضه وفى كافية ابن الحاجب منع اتيان الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت

بدون

بدون ذكر خلاف ونص عبارته ولايقع اى موقع الفاعل المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اه واقره الجامى فليتبصر الشرنونى

ثم قال ومنها تعريفه المبتدا فى صفحه ٣٧ هو الاسم المجرد عن العوامل اه فاعترضه باختلاله جمعا ومنعا لخروج مجرور الزائد وشبهه ودخول اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب واطال فى بيان المبتدا موهما انه من اهل التحقيق مع انه بما ركبه من اهل التلفيق والجواب ان تعريف المؤلف كتعريف ابن اجروم للمبتدا بقوله هوالاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية وهو صحيح لان العوامل اذا اطلقت تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها به كما فى ابى النجا على الشيخ خالد وقد قدمنا لك ان الشى اذا اطلق انصرف الى فرده الكامل والتمثيل بزيد قائم يمنع دخول اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب على انه لاضرر فى دخول اسماء الافعال بناء على القول بان محلها الرفع بالابتداء ومرفوعها اغنى عن الخبر واخيرا نقول هو تعريف بالاخص والاعم معا كما تقدم فى الفاعل فتذكر

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة نفسها فى الكلام على حذف الخبر ووجوبا فى نحو لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد موجود واذا كان الخبر خاصا صح اثباته كقول الشافعى رضى الله عنه

* ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيد *

فاعترضه باقتضاء كلامه صحة اثبات الخبر وحذفه اذا كان خاصا على الاطلاق وهو عن الصحة بمعزل وصوب التفصيل بما نقله عن الاشمونى مما هو مشهور قلت لا غبار على عبارة المؤلف ولا يعترضها الا كل جاهل لايفهم معانى الكلام وذلك لان قول المؤلف صح اثباته بمقابلة وجب حذفه فتصدق بوجوب ذكره عند عدم الدليل على الخاص بخلاف وجود الدليل كبيت المعرى الذى ذكره المعترض كما لا يخفى وعبارة الجامى على الكافية هنا كعبارة المؤلف حيث قال مشيرا الى وجوب حذف

الخبر بعد لولا هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى البيت اه ففهوم قوله لايجب حذفه انه يجوز او يجب ذكره ولاشك انها كعبارة المؤلف فكيف يكون ذلك خطأ لقد افترى اثما وبهتانا وجاء ظلما وعدوانا

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٣٨ ثم ان المعرفة على اقسام منها ما دل على مسمى بعينه نحو زيد وهو العلم اه فاعترض بانه مختل منعا لصدقه على جميع انواع المعرفة وخطأه فى ذلك ونقل تعريف ابن الحاجب للعلم بقوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد اه وشرحه بعبارة الجامى قلت قول المؤلف ما دل على مسمى بعينه نحو زيد بمعنى عبارة الكافية بضميمة قوله نحو زيد فانه تتميم للتعريف على ان قوله ما دل يراد به بدون شئ بمجرد التعليق ويشعر بذلك قوله دل على مسمى وبقية المعارف لاتعين بها الا بالقرينة ولم يذكر احد فى تعريفها ذلك مع ان التعريف بالاعم جائز وغير العلم غير محتاج الى التعريف لحصر افراد اكثره وذو الاداة بديهى الادراك وهنا كلام ذكره فى مواضعه اليق به

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٤٠ فان لفظة الذى لم يتم معناه حتى قلت امن ابوه فآمن هذا جملة لانه فعل فاعترض قوله آمن جملة لان الجملة آمن مع ابوه ولم يقل احد ان الفعل وحده جملة قلت قوله آمن بعد قوله امن ابوه يعين ان المراد امن مع ابوه جملة لا آمن وحده فاطلق البعض واراد الكل لوضوح المراد ولايتوهم احد ما فهمه هذا المعترض وهل مثل ذلك يعترضه فاضل وقوله لانه فعل اى وفاعل فحذف الواو مع ماعطفت وهو جائز وضمير انه للشان والله اعلم

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا وهذيل اوعقيل يقولون الذون فى حالة الرفع قال شاعرهم

نحن الذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

فاعترض

فاعترض كتابة الذون بلام واحدة مع انها تكتب والحالة هذه بلامين ونقل ما نقله الصبان عن حواشي المطول قلت قد ذكر ذلك ايضا العلامة ياسين في حواشي الفاكهي ثم قال لكن المقرر في علم الرسم ان لام التعريف تحذف من الموصول الامثنى الذي خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه اه فاذا لا اعتراض على المؤلف حيث جرى على اصول الرسم خلافا للمعترض الذي الزم نفسه شيئا في الديباجة لم يلتزمه بعد وهل كتابة الذون بلام اولامين من القواعد مع كونه لم ينص على ذلك وانما وقعت هكذا في الرسم فالظاهر انه لما لم يجد خللا في القواعد صار يعترض مثل ذلك فعنى نفسه بما لا يحمد فيه سراه وعرض وجوه اعتراضه للطعن في قفاه

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤١ النواسخ جمع ناسخ وهو ما يدخل على المبتدا والخبر ويحدث في احدهما تغيرا فاعترضه باقتضائه ان الناسخ لا يؤثر فيهما معا وعلى تسليم ذلك في كان واخوتها مثلا فما يصنع بافعال القلوب التي تنصبهما معا وادعى ان فيه من الفساد ما لا يخفى على صغار الطلبة قلت لا ينكر احد ان التغير المدرك بالحس بالنسبة لما سوى افعال القلوب والتصيير انما يكون في احدهما فيكون معنى قوله انها تحدث في احدهما تغيرا اي مدركا بالحس بخلاف ما يكون منهما مرفوعا فان التغير فيه مقدر بدعوى ان رفع الابتداء زال وخلفه رفع اخر هذا اذا لم يجر على مذهب الكوفيين من انها لم تعمل الا في المنصوب والمرفوع باق على رفعه مبتدا او خبرا كما ذكروا ذلك في موضعه واما في افعال القلوب والتصيير فيمكن ان يراد باحداث التغير في احدهما تغير المعنى من علم او ظن او تحويل مثلا فان قولك علمت زيدا منطلقا او ظننت فيه احداث تغير في احدهما وهو منطلق لانه متيقن اومظنون مثلا واما ذات زيد فلا تغير فيها كما لا يخفى وقد كان قبل ذلك زيد منطلق ولا يفيد هذا التركيب الا ثبوت الانطلاق لزيد دون انه متيقن

او مظنون وعلى تسليم ان ما ذكرناه غير مراد نقول ان ما ذكره المؤلف تعريف بالاخص وقد مر غير مرة جوازه وعلى كل مثل ذلك لا يدعى فساده ويشنع على قائله كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا وتسمى كان هذه الناقصة لان كان التامة لا تحتاج الا الى الاسم فاعترض اطلاق الاسم على مرفوعها والحالة هذه وادعى انه خطا صريح قلت مراده بالاسم المرفوع من اطلاق العام وارادة الخاص لان مرفوعها لا يكون الا اسما وهذا امر واضح لا خطأ فيه وقد نبهناك قبلا ان هذا المعترض يجهل معنى الخطا فلذلك يسرع اليه بدون تروٍ ولا امعان

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا فمعنى اصبح اتصاف المخبر عنه بالصباح فاعترضه بانه لاصحة لهذا القول وتزيد بالنقل عن ابن الحاجب وابن عقيل بان اصبح واخواتها لاقتران مضمون الجملة باوقاتها قلت يرد ما زعمه ان باء بالصباح للظرفية وحذف متعلق الاتصاف للعلم به والمعنى اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر فى الصباح ولايتوهم عاقل انه يجعل الصباح فى صفة المخبر عنه ومما يعين ما قلناه ويكون قرينة واضحة على ارادته قول المؤلف فى ما بعد ومعنى اضحى اتصافه بالخبر فى الضحى الخ ولو انصف المعترض ونظر لذلك ترك اعتراضه الا ان يقال انه لا يدرك هذه المعانى ونظرته حمقاء

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا ومعنى ما زال وما برح وما فتئ وما انفك ومادام ملازمة الخبر المخبر عنه اه فاعترض ذلك باغفاله القيد المشهور وهو قولهم على حسب ما يقتضيه الحال قلت هذا القيد مراد وان لم يذكر لشهرته ويرشد اليه ما ذكره من الامثلة على ان ترك هذا القيد ليس من القواعد التى التزم الاعتراض عليها وكيفما كان فالخطب سهل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٤٣ تختص كان بثلاثة امور فاعترض ذلك

بانه

بالنة بحس كان باقى اختصاصاتها ونقل عن ابن هشام فى القطر ما لا يخرج عن الثلاثة التى ذكرها المؤلف لان خلاصة الامور الثلاثة زيادتها وحذفها اعم من كونها وحدها اومع غيرها وحذف نون مضارعها وكان الاولى بالمعترض ان لا يذكر هذا الاعتراض الذى انبأ عن قصور نظره وخلل فكره ثم اعترض الاقتصار فى حذف نون مضارع كان على كونه مجزوما لم يتصل به همزة وصل وانه يقتضى جواز لم يكه ولم يك فى الوقف وكلاهما غير صحيح قلت ما ذكره المؤلف من الامثلة يعين المراد ويفهم منه اشتراط ان لا يتصل بالمضارع ضمير ولم يوقف عليه حيث ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها واذا وقف على مثل لم يك من الافعال التى تصير على اصل واحد يحتاج الى الاتيان بهاء السكت فبناء على ذلك يؤتى بالنون التى حذفها جائز ويقال لم يكن بخلاف لم يفه حيث كان حذف الياء واجبا للجازم فيضطر الاتيان بهاء السكت والمؤلف زاد باشتراط ان لايكون بعدها همزة وصل على بيت الخلاصة واقتصر شارح الجلال السيوطى على زيادة عدم اتصال ضمير واهمل شرط عدم الوقف وعلى كل لمثل ذلك لا يعد خطأ والله الموفق

ثم قال ومنها قوله فى افعال المقاربة فى الصفحة المذكورة ويلزم ان يكون خبر هذه الافعال مضارعا فاعترض اطلاق المضارع وادعى انه لا بد من تقييد كونه رافعا لضمير اسمها كما درج عليه المدققون وقد سود صحيفته هنا بما نقله عن الخضرى محشى ابن عقيل قلت اكثر المؤلفين لم يتعرض لذكر هذا القيد واطلق المضارع كاكثر شراح الالفية وابن الحاجب فى كافيته وابن هشام فى قطره فان ورد اعتراض من حضرة الشرتونى فيكون منه على هؤلاء الافاضل بالاصالة وعلى المؤلف بالتبع ولم نر احدا اعترضهم فى شئ من ذلك ولا يدل عدم ذكر هذا القيد على اهماله بل هو معتبر فى غير عسى مطلقا وفى عسى اذا لم يكن فاعل المضارع سببيا من اسمها وقد اولوا ما ورد على خلاف ذلك مما هو مشهور فى محله

ولا يعاب المؤلف فى تركه حيث كان كتابه مختصرا وانما ذكر فى المطولات وعلى كل فهل عدم ذكر هذا القيد فى هذا المختصر مخل بالقواعد حتى يعترض نرجو من حضرة الشرتونى الافادة عن ذلك

ثم قال ومنها قوله فى درس ما ولا ولات المشبهات بليس فى صفحة ٤٣ وتعمل ايضا فى المعرفة كقوله

وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا فى حبها متواتيا

فاعترضه بانه صريح بان عمل لا فى المعرفة مقيس بلاخلاف وليس الامر كذلك ثم اطال بالنقل عن الاظهار وشرحه وعن ابن عقيل وحاشيته والجواب انه لا صراحة فى كلامه ان عمل لا فى المعرفة مقيس بل هو مطلق محتمل ولا ينكر بحسب الظاهر وجود عملها فى المعرفة والتأويل الذى ذكره فى بيت النابغة المذكور تكلف والاصل عدمه ويمكن مثله فى جميع ما سمع من عملها فكان ينبغى ان لا يثبت عملها اصلا بالتأويل على انه يمكن ان يكون المؤلف تبع ابن مالك فى قوله ان القياس عليه اى على بيت النابغة سائغ وكفاه هذا الامام قدوة وعلى كل فلا التفات لما ذكره الشرتونى فى اخر اعتراضه من دعواه ان ما ذكره المؤلف خارق لاجماع الجمهور وكيف يعتبر ما ذكره وابن مالك يقول بخلافه والسماع يعضده فليتأمل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة واذا نعت اسمها اى لا النبرئة بمفرد جاز فى النعت الفتح والنصب والرفع فاعترض ذلك بان فيه قصورا وفسادا لافادته جواز الوجوه الثلاثة مطلقا مع انه مقيد بافراد الاسم والنعت واتصاله وفى ما سوى ذلك يمتنع الفتح ويجوز ما سواه ونقل تفصيل ذلك عن ابن هشام والخلاصة وشرحها ابن عقيل قلتُ لم يطلق المولف وانما قيد النعت بالافراد ويؤخذ قيد افراد الاسم والاتصال من المثال لان الفتح انما هولتركيب الاسم والنعت ومع الفصل وعدم الافراد يمتنع ذلك كما بين فى موضعه وقد عرفناك مرارا انهم يعطون القيود

المطلوبة

المطلوبة بالمثال كثيرا كقول ابن مالك فى المفعول معه * ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه * فاعطى قيود المفعول معه بالمثال كما ذكره شراحه ومثل ذلك لا يعد فسادا كما زعمه المعترض

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٤٤ فى الكلام على ان واخواتها ولا تكون مفتوحة الا اذا تقدمها فعل كما مثلنا اوظرف نحو عندى ان العفو خير من الانتقام اوحرف جر نحو لانه ومن انه ونحو ذلك فاعترض حصره الفتح فى ما ذكره وجعله ضابطا مختلا بجهل تقديم الظرف مسوغا للفتح واطال فى بيان ذلك ونقل بيت الخلاصة هنا وشرحه لابن عقيل قلت قول المؤلف ونحو ذلك يمنع دعوى المعترض حصر الفتح فى ما ذكره واختلال ضابطه ويفهم من ذلك انها لا تفتح الا اذا كانت معمولة بان يطلبها عامل لفظى اومعنوى وتقديم الظرف من الثانى فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم لان تقديم الظرف يراد به ان تكون مع مدخولها مبتدا غاية الامر انه لم يبين صراحة جميع المواضع التى تفتح فيها همزة ان ولا ضرر فى ذلك اذ كان يفهم بالاجمال كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٤٥ المنصوبات غير ما تقدم عدة اولها المفعول المطلق والمراد به المصدر نحو ضربت ضربا فاعترضه بانه من تعاريفه التى فيها ما فيها ونقل تعريف ابن هشام وابن الحاجب قلت تعريف المؤلف بضميمة قوله نحو ضربت ضربا لا غبار عليه وقد ذكر بعد ذلك ما يكون عامله بمعناه حيث قال وقد ينتصب بفعل يرادف فعله نحو قعدت جلوسا على ان فى هذا خلافا بين فى محله وقد نبهنا مرارا على ان التعريف بالاعم والاخص جائز فلا تغفل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة نفسها وعدوا منه اى من المفعول المطلق ايضا ضربته ضربة وضربتين وضربات وضربته ضرب المشفق وضربته كل الضرب وادبته بعض التأديب فاعترضه بانه يظهر منه

انه لا يعتبر نحو ضربة وضربتين وضربات وضرب المشفق مصادر اى وهى مصادر قطعا وانه كان عليه ان يقسم المفعول المطلق الى مؤكد ومبين للنوع ومبين للعدد قلت لا ظهور فى كلامه كما ادعاه ولا تفيد عبارته ان ما ذكره ليس من نوع المصدر ولاشك ان المصدر الذى هو اصل الفعل هو غير المحدود بالتاء كما ذكروه فى عمله والشئ اذا اطلق ينصرف الى الفرد الكامل منه فحيث عرف المفعول المطلق بانه المصدر احتاج ان ينبه على ان نحو ضربته ضربة الخ معدود من المفعول المطلق ايضا واما نحو ضرب المشفق فهو من النائب اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله واصله ضربته ضربا مثل ضرب المشفق كما ينوه فى محله فهو مثل كل الضرب وبعضه فلا تغفل

ثم قال ومنها قوله فى تعريف الاشتغال فى صفحة ٤٧ الاشتغال ان يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل عامل فى ضميره فاعترضه بانه منقوض بنحو زيدا قتلت اباه ونحو زيدا انا ضاربه الان او غدا والدرهم انت معطاه ونقل تعريف الفاكهى فى شرح القطر والجواب ان المؤلف اقتصر على الاصل والغالب فان اصل العوامل الفعل والغالب كون الشاغل ضمير الاسم فهو بمعنى قول الخلاصة * ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه او المحل * الخ على انه من التعريف بالاخص ومراد المؤلف الاقتصار على المهم حيث قال اخر الباب هذا اهم ما يجب الاشتغال به فى باب الاشتغال

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٤٩ و يتعلق ظرف المكان بمحذوف تقديره كائن او مستقر نحو زيد عندك اه فاعترض اختصاص ظرف المكان بما ذكره واطال فى النقل والتنبيه قلت هنا حذف الواو مع ما عطفت والاصل و يتعلق ظرف المكان وظرف الزمان وقرينة الحذف اشتراكهما فى الحكم المذكور بالاجماع وهل يتوهم احد ان المؤلف يجهل ذلك على انه يمكن ان يكون ما قدرناه سقط من القلم وان لم ينبه عليه فى بيان

الخطأ

الخطأ والصواب كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٥٠ لانه لايجوز العطف على الضمير المتصل من دون توكيده بالضمير المرفوع المنفصل فانتقد ذلك من وجهين ترك تقييد المتصل بالمرفوع وقصر الفصل على المرفوع المنفصل وادعى ان كليهما خطأ واطال فى النقل عن الخلاصة وموادها قلت لا انتقاد ولا خطأ لان ان فى الضمير العهد والمعهود الضمير المرفوع فى قوله سرت والنيل ولايتوهم احد دخول المنصوب فى هذا الحكم واقتصاره على الفصل بالضمير المرفوع لانه الغالب الكثير ولا اظن منصفا ينتقد ذلك او يخطى مرتكبه

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٥٥ فى الكلام على الحال وقد تأتى جملة فعلية نحو جاء زيد يركض فهو بمنزلة قولك جاء زيد راكضا ولا يلزم هنا اقترانها بالواو فاعترض ذلك بافادة عبارته انتفاء اللزوم واحتمال كل من الجواز والامتناع على غير تعيين مع ان المصرح به الامتناع والجواز منفى بالاجماع ونقل عبارة الجامى وبيت الخلاصة وشرحه لابن عقيل قلت هذا الاعتراض اعرب عن سوء فهمه وعدم دقة نظره وبيان ذلك ان المؤلف اجمل فى قوله وقد تأتى جملة فعلية وهى تحتمل المضارعية والماضوية والمثبتة والمنفية ومفهوم قوله ولا يلزم هنا اقترانها بالواو انه يجوز او يمتنع فيمثل ذلك على حالتى جملتى المضارع المنفى والمثبت فيجوز الاتيان بالواو فى المنفى ويمتنع فى المثبت على ان الواو فى المثبت لا تمتنع بالتأويل الذى ذكروه فيصدق نفى اللزوم بلاشبهة على كل حال

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٥٦ ويجوز تقديم الحال على عاملها نحو راكبا جاء زيد فاعترض ذلك بان قضية كلامه جواز تقديم الحال على عاملها مطلقا وليس كذلك بل هو مقيد ببعض الاحوال ونقل عبارة الاشمونى هنا قلت هذا الاعتراض نظير ذلك ساقط الاعتبار حيث كان المدار على انتفاء العوارض ولا يشك احد ان الحال التى هى بمعنى الظرف يجوز ان

تتقدم على عاملها كسائر المفاعيل ما عدا المفعول معه وقد يعرض لكل ما يوجب تقديمه او تاخيره كما هو مشهور عند صغار الطلبة وحيث كان كذلك فالحال تتقدم على عاملها جوازا عند انتفاء ما يعرض لوجوب التقديم او التأخير نظير ما ذكرناه ونظير خبر المبتدا وخبر كان واخواتها مما هو معلوم بالضرورة عند اهله فكيف يعترض مثل ذلك وقد نبهنا مرارا ان هذا الكتاب متن مختصر لا يحتمل تفصيل كل مسالة بسائر اطرافها وشعوبها وقبائلها والا خرج عما هو المقصود منه كما لا يخفى ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة نقلا عن ابى البقاء رحمه الله تعالى والحال المترادفة هى التى تكون حالا من الضمير فى مثل جاء زيد راكبا كاتبا فان كاتبا حال من الضمير فى راكبا فخطاه بانه حرف الكلام عن مواضعه حيث كان هذا التعريف للمتداخلة لا المترادفة قلت ان المؤلف قد ذكر قبل هذا المترادفة والمتداخلة فى راشدا مهديا وبين كلا منهما ولا ينكر احد انه لا يجهل شيئا من ذلك فبناء عليه تكون المترادفة وقعت بسهو القلم بدل المتداخلة ولا يمنع من ذلك عدم التنبيه عليه فى جدول الخطا والصواب لانا نجد كثيرا من الخطا لم ينبه عليه فى الكتب المعتبرة مع وضع جدول لها وانكار هذا محض مكابرة وقد وقع فى عبارة المؤلف قوله والمتداخلة عبارة عن ان يكون راشدا حال من ضمير اذهب ومهديا حال من ضمير راشدا فادعى الشرتونى الخطا فى عبارته لعدم ظهور نصب لفظ حال فى الموضعين قلت يمكن رفع الخطا بان يكون فى يكون ضمير الشان اسما لها والجملة خبرها على حد * اذا مت كان الناس صنفان شامت * ومهديا حال جملة مبتدا وخبر معطوف على الجملة او يكون كل منهما منصوبا وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة كالمرفوع والمجرور ويعجبنى قول صاحب درة الغواص فى ما اصاب به العوام

ولما كان لى نسب عريق * الى قوم من العرب الافاضل
سئلت الى ربيعة انت تعزى * فقلت اكفف فلست اجيب سائل

اى

اى انه من ربيعة على حد قول الاخر

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ما قتل المحب حرام

اى انه تميمى حيث اهمل ما

ثم قال ومنها قوله فى باب النداء فى صفحة ٥٨ فاما ان كانت مقصورة فيبنى على الضم نحو يا رجل الى ان يقول واذا كان المنادى علما بنى على الضم نحو يازيد اه فاعترضه بان اطلاق البناء على الضم خطأ اذ لا يشمل المثنى والمجموع على حده نحو يازيدان ويا عمرون ونقل عبارة الكافية والجامى والخلاصة وعلة بناء المنادى وامر فى اخر عبارته بالنظر والتعجب قلت التعجب من الاعتراض على مثل ذلك مع دعوى الخطأ والجواب اوضح من فلق الاصباح وهو انه اقتصر على الضم لانه الاصل الغالب مع شموله لما ذكره ان يقال للجميع ضم وعبارة المؤلف كعبارة ابن اجروم ونصها فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم اه قال ابو النجا محشى الشيخ خالد والمراد ما يشمل الضم حقيقة او حكما فيشمل نائبه كالف المثنى وواو الجماعة فتساوى قول بعضهم المنادى مبنى على ما يرفع به اه ملخصا نعم لو ادعى المعترض ان الاولى ما ذكر لكان له وجه فانظر وتعجب

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٥٩ قال ابن هشام الواجب نصبه فى النداء التابع المضاف مثاله فى النعت يا زيد صاحب عمرو ومثاله فى التأكيد ياتميم كلكم ومثله فى البيان يازيد اباعبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل و ياتميم اجمعون واجمعين ومثله يا زيد الحسن الوجه وياغلام بشر وبشرا فاعترض المؤلف وشنع عليه بانه حذف من عبارة ابن هشام ما افسد به كلامه والذى حذفه قوله فان كان المنادى مبنيا فالتابع ثلاثة اقسام مايجب رفعه ومايجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت اى والواجب نصبه التابع المضاف الخ فقوله فان كان المنادى مبنيا الخ شرط لجميع ما ذكر بعده فاختل بحذفه

اى لان تابع المنصوب منصوب لاغير قلت ان المؤلف نقل عبارة ابن هشام بالمعنى ولاخلل بسقوط ما ادعى حذفه لان الامثلة التى ذكرها تعين المراد من المنادى بانه المبنى على ما يرفع به اذ المنادى المنصوب لفظا الا مجال لجواز غير النصب فيه اذ ليس فيه لفظ رفع ولا محل فكيف يتوهم متوهم شمول جواز الوجهين لتابع المنادى مطلقا ولقد اطال هنا بالسفاهة والوقاحة ما كان الواجب على الانسان تركه

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٥٩ ايضا وكذلك من الشذوذ قوله يا الله الا مع الله فيجب اجماعا لزوم ال حتى صارت كالجزء منه فتقول يالله فاعترض قصره دخول يا على الاسم الكريم مما فيه ال ونقضه بجواز دخولها على محكى الجمل مما سمى به نحو يا المنطلق زيد ونقل بيت الخلاصة وعبارة الاشمونى عليه قلت لاتفيد عبارة المؤلف القصر وذكر اللزوم مع اللفظ الكريم لوجوده والاجماع عليه واما التسمية بالجمل الاسمية فلم يسمع فى كلام العرب وانما جوزها النحويون قياسا على الجملة الفعلية كتابط شرا وبرق نحره فلا لوم ولا اعتراض على المؤلف ومن حذا حذوه ولا يلزمه استقصاء جميع المسائل حتى الفرضية الوقوع كما لايخفى

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا ثم ان نداء المعرف بال يجب ان يكون باى وهى اسم صيغ لهذا المعنى فاعترضه بان مفهوم عبارته ان ذا الاداة ينادى باى مع انها هى المنادى وهو تابع لها واخذ يتزيد بالنقل الذى لاحاجة اليه قلت حيث ذكروا قاطبة ان المقصود بالنداء فى نحو يا ايها الرجل هو الرجل واى وصلة لندائه فكيف يعترض قوله يجب ان يكون نداؤه باى ومعناه الواضح بنداء اى او بواسطة اى فهى نظير العبارات التى نقلها وهذا واضح لا يمترى به منصف ولا تفيد عبارته ان اى فى هذه الصورة لاتكون منادى فيا عجب لهذا الرجل الذى لا يزال يقتصر على النظرة الحمقاء بدون تأمل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا وقد تلحق اى علامة التأنيث

التأنيث اذا كان المنادى مونثا نحو يا ايتها المرأة فاعترضه بان مقتضى عبارته والحالة هذه قليل مع انه اولوى اى الاولى التأنيث اذا كان المنادى مؤنثا قلت لا اقتضاء فى عبارته لما ادعاه وهل الواجب حمل قد على التقليل فى كل تركيب دخلت فيه على المضارع نسأل ذلك من حضرة الشرتونى الا تكون للتحقيق نرجو الافادة من حضرته

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا يجوز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم حذف الياء والاكتفاء بالكسرة الى ان يقول اما المعتل الآخر ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو يا فتاى ويا قاضى فاعترض اهماله قيد كون الاضافة معنوية حيث لايجوز فى اللفظية الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة وذكر بيت الخلاصة الذى هو كعبارة المؤلف ونقل استدراك الصبان عليه اهمال ذلك القيد قلت يوخذ القيد المذكور من الامثلة التى ذكرت فيهما وقد ذكرنا غير مرة ان الشئ متى اطلق انصرف الى فرده الكامل وفرد الاضافة الكامل هو المعنوية كما لا يخفى فلا اعتراض ولا استدراك

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٦٢ واعرابه نحن ضمير رفع مرفوع مبتدا فاعترضه بانهم اطبقوا على ان لفظة نحن مبنية كسائر الضمائر قلت قوله مرفوع اى محلا ولا ينكر اطلاق الرفع على المعرب محلا بان يقال مرفوع محلا ولا يظن من عنده اقل ادراك ان المؤلف يجهل ذلك وجميع الضمائر مبنية بالاجماع معلوم بناؤها بالضرورة عند الجميع لكن حيث كان جل مقصود الشرتونى احتقار المؤلف وهضم جانبه يعترض اقل شئ لا يجهل وله اجل محمل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٦٧ وقد يكتسب المضاف اليه التأنيث من المضاف و بالعكس فمن الاول قوله يوم تجد كل نفس وقول الشاعر جارت عليه كل عين ثرة فاعترضه بجعل المكتسب المضاف اليه مع ان المكتسب هو المضاف واهمال صلاحية المضاف للحذف والاستغناء عنه

بالمضاف اليه ولا بد من ذلك وادعى ان فى عبارته من الخطا والفساد ما لا يخفى قلت يجاب عن الاول بان المؤلف مشى على مذهب من يسمى الاول مضافا اليه والثانى مضافا او من يطلق على كل منهما مضافا ومضافا اليه لا على ما ذكره فانهم اختلفوا فى ذلك كاختلافهم فى المسند والمسند اليه فى نحو زيد قائم مثلا كما فى الاشباه والنظائر النحوية للجلال السيوطى ويجاب عن الثانى بان الامثلة التى ذكرها وعددها تعين الشرط المذكور حيث ان جميعها يصح فيه حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه ويدل لذلك نفيه جواز التأنيث والتذكير فى قام غلام هند وقامت امرأة زيد حيث قال فى اخر هذه المسألة ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد اه ولا مانع من الجواز الا انتفاء الشرط المذكور فيكون معترفا به وان لم يذكره صراحة كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٦٨ ومما يلزم الاضافة كلا وكلتا فالاولى تدل على مثنى المذكر نحو كلا الرجلين قاما او قام والثانية تدل على مثنى المؤنث نحو كلتا المرأتين قامتا او قامت ولا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فاعترضه بان قضية كلامه ان الكوفيين لا يجيزون اضافتهما الى مطلق النكرة وهو خلاف الواقع لانهم انما يجيزون اضافتهما الى النكرة المختصة كما فى الاشمونى قلت لا تفيد عبارته صراحة ان الكوفيين يجيزون الاضافة المذكورة مطلقا وعلى تسليم ذلك فلعل للكوفيين قولين وعبارة الجلال السيوطى فى شرح الخلاصة كعبارة المؤلف حيث قال ما نصه ولا يضافان لمفرد ولا لمنكر خلافا للكوفيين اه فاطلق المنكر ويستفاد منه ان الكوفيين يجيزون اضافتهما الى المنكر فى الجملة سواء قيدنا المنكر بالمختص او اطلقناه فليتأمل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٧١ واما الالف فتكون علامة للرفع فى المثنى نحو هذان رجلان مؤمنان ويلحق بذلك اثنان واثنتان وكلا وكلتا فاعترضه باقتضاء عبارته الحاق كلا وكلتا بالمثنى مطلقا مع انه مقيد بالاضافة الى

مضمر

مضمر قلت ان المؤلف مشى على لغة اعراب كلا وكلتا اعراب المثنى مطلقا وهى لغة مشهورة نص عليها جماعة ولعل المؤلف استحسنها ورأى استعمال طريقة خيرا من طريقتين والتعليل الذى ذكروه معارض بان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها كما فى قواعد الاشباه والنظائر فكان ينبغى ان تعرب كلا وكلتا بالحركات حين الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحركات هو الاصل على ان فى الاشباه والنظائر فى بيان القاعدة المذكورة ما يصرح بان اعراب كلا وكلتا مقدر مطلقا عند البصريين حتى مع وجود الياء فى حالة الاضافة الى الضمير ونص ما فيها قال ابن فلاح فى المغنى فان قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلنا لشبههما بلدى وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء فرقا بين الممكن نحو الف عصا والف غير الممكن نحو لدى ووجه الشبهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما ولم يقلب فى الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشئ الى اصله اه فتبصر واخلع من عنقك ربقة التقليد

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٧٢ والفتحة تكون علامة للنصب فى الاسم الذى لا ينصرف فاعترضه بانه مما يوجب الضحك اكثر من التفنيد قلت ينبغى للمعترض ان يذكر عبارة المؤلف بدون بتر ليظهر منها موضع الخطا ونصها والفتحة تكون علامة للنصب نيابة عن الكسرة فى الاسم الذى لا ينصرف نحو مررت بيوسف و وقفت على مساجد اه وهى معللة بان لفظه للنصب وقعت سهوا موضع للخفض بدون ادنى ارتياب بدليل بقية العبارة والمثالين ومثل ذلك قلما يخلو منه كتاب وقد وقع لابن هشام نظيره فى شرح القطر حيث اراد ان يمثل لاسم الاشارة المثنى فمثل بمثنى الموصول حيث قال فى اثناء الكلام على اسماء الاشارة ما نصه ولتثنية المذكر ذان بالالف رفعا كقوله تعالى فذانك برهانان وذين بالياء جرا

ونصبا كقوله تعالى ربنا ارنا اللذين اضلانا اه فهل مثل ذلك يعد من السقطات التى يضحك منها نعم من كان سفيها لا يبالى بما يقول

ثم قال ومنهـا قوله فى الكلام عـلى الممنوع من الصرف فى صفحة ٧٣ والوصف ما كان عـلى وزن افعل من الصفـات كابيض واحمر وافضل فاعترض قصره الوصف على افعل لخروج فعلان كسكران واخر والمعدول من الاعداد كاحاد وموحد الخ ودخول نحـو اربع قلت غرض المؤلف التمثيل للوصف لا استقصاء جميع انواعه التى لها دخول فى منع الصرف ونحو اربع لايرد لان وصفيته عارضة والتمثيل بابيض وما بعـده يخرجه والشئ متى اطلق ينصرف لفرده الكامل كما قررناه غير مرة نعم يقال كان الاولى ان لا يخص التمثيل بما كان على افعل كما لا يخفى ولاحاجة لما اطـال به المعترض هنا لانه شهير

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٧٣ ايضا ومما يمتنع من الصرف لكثرة الاستعمال والتخفيف كل علم موصوف بابن مضـاف الى علم اخر نحـو جاءنى زيد ابن عمرو فاعترض اطلاق منع الصرف على العلم المذكور وصوب ان اسقاط تنوينه حذف قصد به مجرد التخفيف قلت ما ذكره المؤلف من اطلاق امتناع الصرف على ما ذكر لا شبهة فيه وهو مستفيض فى كلامهم حيث كان الصرف هو التنوين على الصحيح فاذا منع الاسم من التنوين قيل منع من الصرف ومما يثبت هـذه الدعوى ويرد ما ادعاه المعترض انهم اطلقوا منع الصرف عـلى اسـقاط التنوين ضرورة لما تكلموا على صرف الممنوع ومنع المصروف ضرورة ومثلوا بقوله *وممن ولدوا عامر * ذو الطول وذو العرض * فاسقط تنوين عامر ضرورة فقالوا قاطبة انه منع من الصرف مع كونه يخفض بالكسرة بالاجـماع فليتبصر ذلك المعترض فى معانى كلامهم ولا يبادر الى التخطئة بدون روية

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٧٤ التوابع جمع تابع وهو فى عرف النحاة كل ثان تبع ما قبله فى اعرابه فاعترض هذا التعريف بان فيه فسادا بينا لدخول

خبر المبتدا وتمييز المنصوب وحاله ونقل تعريف الفاكهى وابن عقيل وابن الحاجب وعبارة ابن الحاجب التى نقلها قوله كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة اه فزاد على العبارة من عنده قوله اعرب ونص العبارة التى شرحوا عليها قوله كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اى ملتبس باعراب سابقه كما فى الجامى وعلى كل فهى كعبارة المؤلف فان الرضى اعترضها بدخول خبر المبتدا والمفعول الثانى من باب ظن واعطى لان اعراب كل منهما من جهة واحدة وهى العمدة فى الاول والفضلة فى الثانى وان اجابوا عنه بما هو مبسوط فى محله وقد تكلف الجامى اصلاح التعريف المذكور بما ذكره فى شرحه والجواب عن المؤلف انه اطلق التبعية فلم يخصها بوجه من الاعراب فتكون عبارته بمعنى ما نقله عن الفاكهى وابن عقيل او ان معنى قوله تبع ما قبله فى اعرابه ان اعرابه باعراب الاول لاجل التبعية فلا يرد حينئذ ما اورده ومع ذلك فلك ان تقول هو تعريف بالاعم وقد نبهنا على جوازه مرارا والتبعية المذكورة فى التعريف لغوية والمعرف هو التابع الاصطلاحى على حد قول الخلاصة تاء بحرف متبع عطف النسق فلا دور وان زعمه المعترض وادعى فساد التعريف فتأمل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٨٢ وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا اعنى بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كقولك هند قام زيد اخوها فاعترضه بانه ليس ضابطا تندرج تحته المسائل التى يتعين فيها البيان ويمتنع البدل الا كما يمسك الماء الغرابيل وتهكم بالمؤلف حيث قال وهذا الاحق باشاله من ضوابط صاحبنا افادنا الله بعلمه وذكر الضابط المشهور وهو قولهم كل ما جاز من عطف البيان حلوله محل متبوعه جاز ان يكون بدل كل منه والا فلا انتهى واطال هنا الشرتونى فى بيان الفرق بين هذين التابعين وتزيد بتتاع غيره قلت معنى قوله الا اذا كان ذكره واجبا انه لا يستغنى عن متبوعه به حيث لا يصح حلوله محله اذا طرح

فساوى الضابط الذى ذكروه على انه ليس فى قصد المؤلف بيان جميع المسائل التى يمتنع فيها البدل بل يكفى ذكر مسألة واحدة يقاس عليها ما اشبهها على انهم ذكروا صحة البدل فى نحو يا زيد الحارث لانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل وقد رايت ان انشد الشرتونى ما حضرنى الان

* ان اعتراض ابن شرتون بلا ريب * ما فيه الا البذا والقال والقيل *
* فليس يسلك منه كل ذى نظر * الا كما يسلك الماء الغرابيل *

ثم قال ومنها قوله فى الصفحه نفسها وقد تبدل المعرفة من المعرفة كما فى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق وقد يتخالفا اما بان يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله او يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة فاعترض قوله وقد يتخالفا باسقاط النون وعدم تقييد بدل النكرة بوصفها واستطرد الى ذكر ما لا حاجة اليه واطال بدون طول قلت اسقاط النون فى مثل ماذكره جائز على قلة كما اعترف به اذا كان المؤلف تعمد اسقاطه ولايتوهم ذلك منصف فالظاهر ان سقوط النون المذكورة سهو ولاينافيه عدم التنبيه عليه فى الجدول كما بينا لك وقد اعطى تقييد النكرة بالنعت بما ذكره من المثال حسب عادته التى اشرنا اليها مرارا وانما كان يتجه الاعتراض لو مثل بنكرة لا وصف لها ومسألة المؤلف مع المطران لاعلم لنا بها وليس المعترض ثبتا فى ما ينقل فلا حاجة الى التعرض لشئ يتعلق بها

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٩١ وقد تخلف الفاء اذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وهو مختص بان دون غيرها من ادوات الشرط فنظر فيه بعدم تقييد الجواب بالجملة الاسمية مع لزومه ويجئ الفجائية رابطة بعد اذا الشرطية نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يقنطون قلت يفهم التقييد المرقوم من المثال كعبارة

الخلاصة

الخلاصة وموضوع المسألة الشرط الجازم فلا ترد اذا الشرطية ولاحاجة الى ما اطال به المعترض

ثم قال ومنها قوله عقيب ذلك و يجوز حذف فعل الشرط لدلالة دليل عليه وكونه واقعا بعد لفظة والا الخ فاعترض تقييد الحذف بالوقوع بعد لفظة والا بان زيادتها احدثت نقصها فى المعنى حيث كان السوغ لحذف فعل الشرط وجود الدليل مطلقا واطال فى النقل قلت التقييد بما ذكر لبيان محل الكثرة حيث كان الحذف والحالة هذه كثيرا واما فى ما ذكره المعترض فهو قليل لم يكثر تلك الكثرة وقد اقتصر الجلال السيوطى على مثال الحذف بعد والا حيث مثل بقوله

* فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعل مفرقك الحسام *

لما ذكرناه وحيث كان موضوع المسألة حذف فعل الشرط فقط فلا يرد ما اطال به المعترض من حذف الشرط والجزاء فتأمل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٩٤ وجاء النصب بالواو بعد المبتدا كقول ميسون بنت بحدل الكلبية وهى ام يزيد بن معاوية

* وليس عباءة وتقر عينى * احب الى من لبس الشفوف *

فاعترضه بان فيه ما لا يخفى واطال فى بيان مواضع اضمار ان مدعيا تحرير ما قالوه ويفهم منه ان ما قالوه غير محرر وانه هو الذى حرره ولا يخفى ما فيه من قلة الادب ومع ذلك فلم يبين محل الاعتراض فى كلام المؤلف ولعله قوله وجاء النصب بالواو المشعر انها النائبة او تخصيص الواو بذلك فان كان الاول فالمعنى بملابسة الواو فلا يكون النصب بها بدليل قوله بنصب تقر باضمار ان وان كان الثانى فقد ذكر النصب بعد الا انه لم يذكر النصب بعد الفاء وأو وكان الاولى ذكره لان النصب بالعطف على اسم خالص من شائبة الفعل سمع بعد هذه الاحرف الاربعة باضمار ان كما هو مشهور

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٩٩ البناء ضد الاعراب وهو لزوم اخر الكلمة

حالة واحدة من الفتح والضم والكسر والسكون فاعترضه بانه خطأ فاحش لاختلاله منعا اذ يدخل فيه سبحان الله والظرف غير المتصرف والمبتدا بعد اولا وانه كان عليه ان يقيد اللزوم بكونه لغير عامل ليخرج ما ذكر قلت اطلق اللزوم فيصرف الى فرده الكامل وهو ما كان لزوما اصليا لابسبب عاملا وشائعا فى افراد كثيرة بخلاف ما ذكره فانه نادر جدا على ان المبتدا بعد اولا لا يرد لعدم لزومه الرفع اذ يستعمل غير مبتدا وينفك عنها بدون شبهة بخلاف سبحان فى الكثير وقد استعملوه نادرا بدون اضافة ومحلى بال ومع ذلك فلنا ان ندعى انه تعريف بالاعم كما تقدم نظيره فلا تغفل

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ١٠٥ ومثال المبنى على الفتح انى وايان فاعترض التمثيل بانى لوجود الالف فى اخرها وهو آخر رمية من مرامى سهمه التى اخطأ بها المرام وشوه باستعمالها وجوه الكلام قلت لايشك عاقل ان اتى محرفه عن اين سهوا من القلم ومثل ذلك يقع كثيرا كما نبهنا عليه وهنا قال المعترض ما نصه بالمعنى هذا اخر ما اراد اثباته من اغلاط الكتاب وانه بقى فيه اشياء لا تخفى على من يستقرئها من اهل البصيرة وانه اضرب عنها لحب الاختصار وعدم طن التعنت به على المؤلف وانه لو شاء ان يتتبع كل ما فيه لزمة غاية التغيير وكان التحرير الى اخر ما هذى به فى سوء خاتمته قلت كذب فى ما قال فان تعنته لا ينكره احد ولو وجد شيئا غير ما اداه الى اعتراضه فكره الفاسد لكان بالدخول فيه اسرع من نكاح ام خارجة وقد طبع فى وجه كتابه قول القائل

* كل من يدعى بما ليس فيه * كذبته شواهد الامتحان *

وطبع فى قفاه قول الاخر

* واذا لم تر الهلال فسلم * لاناس رأوه بالابصار *

فاردت ان اسمعه ما يطيب فى غير سمعه ويجف على غير طبعه وهو قولى

* خل دعواك فى بيان المعانى * واعتراضا بالطول ان كنت عانى *

وتنكب

* وتنكب عن منهج سار فيه * فارس الفضل وهو طلق العنان *
* والتزم فى فناء شرتون بيتا * معربا للانام عن لؤم بانى *
* واشتغل دائما بتأليف قوم * قد نحوا بالهوى صريع الغوانى *
* وادر بالبكا على العقل جاما * من عنا الجهل عند ضحك القنانى *
* ودع العلم وهو دان جناه * ان ترى جانيا وان كنت جانى *
* واطرح السهم فهو قد طاش مرمى *
* ان يرى صائبا مرام المعانى *
* فوقته يداك عن قوس فكر * موتر بالضلال والبهتان *
* غنية الطالب ارتدت برد فضل * دونه من افاضل الاعيان *
* كيف يعدو ثعالة لاقتناص * ويرى الليث رابضا فى المكان *
* او يرى الصعو راتعا فى رياض * قد حماها البازى من كل دانى *
* وضر الجهل قد غدا لك طبعا * لم يزله تقل عن الصبان *
* شنت قدر اليراع لما حوته * لك كف شلت بكف البنان *
* كان يعصيك لو عصى فى مرام * امر باريه مظهر العصيان *
* ويح لبنان وهو ارفع طود * شانه منك صدمة العدوان *
* راح عانى تأسف حين الفى * منك شخصا بالجهل عانى هوان *
* لك فكر اذا تغنى عراقا * كان مغنى نواه فى اصبهان *
* قد تقطرت مذ تعليت جهلا * كتزال الفرسان فوق الاتان *
* كيف يجرى امام احمد عاد * وهو لاشك فارس الميدان *
* قد علا بالفنون قدرا وشأنا * وتسامى عزا على كل شانى *
* صحف العلم فى موائد فضل * منه مدت بانفس الالوان *
* ايها المدعى مجاراة شهم * ماله فى معامع السبق ثانى *
* بان بالامتحان كذب دعاو * لك بآءت بصفقه الخسران *
* فاذا كنت منشدا قول حق * لك بيديه صدق نطق اللسان *
* كل من يدعى بما ليس فيه * كذبته شواهد الامتحان *

وقولى

* لا تكن زاهيا ببردة عار * فترى دائما من الفضل عارى *
* واطرح ان ترى مطية شخص * يطلب الثار فوق متن الحمار *
* اين من كان راجلا وهو يبغى * سبق من كان فارس المضمار *
* ضل سعيا للقصد خفاش قوم * سار من جهله بضوء النهار *
* واين آوى اذا عدا نحو ليث * راح ملقى لدى براثن ضارى *
* وكذا الصعو ان نحا ضرصقر * جاءه الحين عاجلا باختيار *
* طاش سهم فوقته لم يصب من * غرض الثار مطلب الاوثار *
* وكتاب سودته بمساو * لك كالوجه حين يعزى لقارى *
* قد تعرضت للبلا باعتراض * طال بالعرض منه برد الشنار *
* رب سفر حملته لست تدرى * ما به مثل حامل الاسفار *
* قد ندبت اليراع جهلا لامر * كان مشروعه لانشاء عار *
* وعلى الكتب قد اغرت اغترارا * بلحاق للفارس المغوار *
* لست ممن له مقام مقال * عند اهل الحجا بارى ذا اعتبار *
* انما انت مستعار على ما * قيل فاهنا بذلة المستعار *
* جل قدرا مقام احمد عن ان * يدرك الشاو منه بالجهل سارى *
* ذو براع يروع باسا مقيم * خمسه دائما بطاعة بارى *
* يخرج الدر من ظلام مداد * فيباهى به جوارى الدرارى *
* قد انار الفنون حتى تجلت * وغدا نهجها رفيع المنار *
* وارانا بالكشف سر الليالى * فاتصلنا بنفحة الاسرار *
* ووردنا ما قد حلا دون سكر * وغنينا عن مزة مسطار *
* ورتعنا منه بروض علوم * قد قطفنا منها جنى الثمار *
* وعلمنا ما حازه من كمال * واعتبار بين الملا وافتخار *
* ورأينا اهلة الفضل منه * فى سماء العلى بدون استتار *

فاذا

* فاذا ايهـا الغبي تأخـر * عنـد انـكار روية الاقـمار *
* واذا لم تر الهلال فسـلم * لاناس رأوه بالابصـــار *

هـذا آخر ما نقش به البراع لرد السهم لكيـلا يقع تصديق دعوى
راميه في وهم اتممت تبييضه في يوم الاحد الخامس والعشرين
من شهر رجب الفرد عام احـدى وتسعين ومائتين والف
بقلم مؤلفه الفقير ابراهيم بن علي الاحدب الطرابلسي
عفى عنه آمين

﴿ بيان ما وقع فى هذا الكتاب من الخطأ فى الطبع ﴾

صحيفه	سطر	خطأ	صواب
٢	٨	واصلى	واصل
٣	٩	الحكم	الكلم
٤	١١	وانتقد	وانتقد
٤	١٥	هو بما عرى	بما هو عرى
٤	٢٢	باخراج	باحراج
٥	١٤	ولبس	وليس
٩	٠٩	الجوائب فى صفحة	الجوائب قوله فى صفحة
١١	٠٢	بفتح	يفتح
١١	٠٥	بكون	يكون
١٢	٠٨	البصريون	البصريون
١٣	١٢	وقد نقل بيده ونقله	وقد نقله بيده ونقل
١٣	١٦	فتتبع	فتتبع
١٥	٠٧	والمقسأة	والمقشأه
١٥	٠٨	مقبس	مقيس
١٦	١١	من ان الآله تكون	من ان الآله لا تكون
١٨	٠٢	التقصى	التفصى
١٩	٠٤	التناسب	التناسب
١٩	١٣	يانه	بانه
١٩	٢٢	الجرى	الجارى
٢٠	٠٧	يجمع	لا يجمع
٢٠	٢٢	فتظر	فنظر
٢١	١١	الانبارى	الانبابى

obeikandl.com

صحيفه	سطر	خطأ	صواب
٢٣	١٢	ان الحروف	اذ الحروف
٢٣	٢٠	الا انه	لا انه
٢٣	٢١	او قوله	وقوله
٢٤	٠٦	فيقدو	فيغدو
٢٤	٢١	احتلاله	اختلاله
٣١	١٤	شارح	شارحها
٣١	١٨	المدقفون	المدققون
٣٤	٠٣	كما ادعاه	لما ادعاه
٣٥	٠٦	العهد	للعهد
٣٦	٠٤	واخواتها	واخواتها
٣٧	٠٤	مقصورة	مقصودة
٣٧	١١	ان يقال	انه يقال
٣٨	٠٤	الا محال	لا محال
٣٩	٠٢	قليل	ان التأنيث قليل
٣٩	١١	العقيد	القيد
٤٠	٠٧	حبث	حيث
٤٣	١٥	تاء	تال
٤٣	٢١	الاحق	لاحق
٤٥	٠٥	نقصها	نقصا
٤٥	١٥	ولبس	ولبس
٤٥	١٩	الناصية	الناصبة
٤٥	٢١	بعد	بعد ثم
٤٦	٠٥	عاملا	عامل
٤٦	١٦	طن	ظن

obeikandl.com

صحيفه	سطر	خطأ	صواب
٤٦	١٧	لزمة	لزمه
٤٦	٢٤	ويجف	ويخف
٤٧	٠٦	اسهم	السهم
٤٧	١٨	كنزال	لنزال
٤٨	٠٥	واين	وابن
٤٨	٠٩	الاوثار	الاوتار

(تنبيه) فى صفحة ١٩ سطر ١٩ توجد هـذه الجملة قول المولف ولا يجوز غيره هو كقول الصحاح فى ردى وهى لا توجد فى الاصل

oberkanal.com